مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٥٣٠**

الخميس، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة باكويانيس	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد تيانا
	بيرو	السيد غارسيا بيلوندي
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيدة ميغيرو
	الدانمرك	السيد مولر
	سلوفاكيا	السيد كوبيس
	الصين	السيد لي زياوجنغ
	غانا	نانا أكوفو – آدو
	فرنسا	السيد دوست – بلازي
	قطر	الشيخ آل ثاني
	الكونغو	السيد أدادا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيكيت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد أريما

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة (S/2006/700)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

06-52980 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدي الأمم المتحدة (S/2006/700)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسرائيل والبحرين وفنلندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، سوف تصدر بوصفها الوثيقة S/2006/752، وفيما يلي نصها:

”يشرفني أن أطلب، وفقاً للممارسة السابقة، أن يوجه مجلس الأمن دعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الخميس، الموافق ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة السيد محمود عباس، الرئيس التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، إلى الاشتراك في الجلسة وفقاً للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/700، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

أعطي الكلمة للأمين العام، معالي السيد كوفي عنان.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): بخلاف أي صراع آخر، يحمل الصراع العربي – الإسرائيلي شحنة رمزية وعاطفية قوية للناس في كل أنحاء العالم. وروايات الطرفين – من طرد واحتلال طال أمدة وإنكار الحق في إقامة دولة على أحد الجانبين، وإرهاب وتهديدات فعلية على الجانب الآخر – تثير مخاوف وانفعالات الناس في دول عديدة. ففشلنا المتواصل في حل هذا الصراع يشكك في شرعية وفعالية مجلس الأمن ذاته.

إن أحداث هذا الصيف ذكرتنا جميعا بمدى خطورة ترك الصراع العربي – الإسرائيلي، بإطاره الأوسع، بدون حل، وبمدى تشابك مشاكل المنطقة. وفي الوقت ذاته، فإن دور مجلس الأمن في تحقيق وقف الأعمال القتالية بين إسرائيل وحزب الله، ورسم الطريق المؤدي إلى وقف مستدام لإطلاق النار من خلال القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أثبت أن مجلس الأمن يمكنه أن يؤدي دورا حيويا في السعي إلى إحلال السلام في المنطقة. وقد شدد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وعن حق، على الحاجة إلى التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم

في الشرق الأوسط، يستند إلى جميع القرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس من قبل. ولكي نحقق ذلك، لا بد من إحراز تقدم بشأن جوهر هذا الصراع، وهو مشكلة إسرائيل وفلسطين.

إن الأغلبية العظمى من الإسرائيليين والفلسطينيين ترغب في السلام. وما تحتاجه هذه الأغلبية بشدة، هو جسر يمكّنها من العبور من حالة الصراع التي تعيشها حاليا، إلى السلام. وهذا الجسر المؤدي إلى السلام، يجب أن يكون عريضا بما يكفي لاستيعاب كل من له مصلحة مشروعة في هذه العملية. ويجب أن يكون طويلا بما يكفي لسد هوة الشك السحيقة التي تفصل بين الطرفين، وقويا بما يكفي للصمود أمام المحاولات التي ستبذل لا محالة لتخريبه.

بالأمس، أكدت لشركائي في المجموعة الرباعية أن الجسر الحالي المؤدي إلى السلام في حاجة يائسة إلى الإصلاح. فقواعده تبدو ضعيفة، نظرا لفشل الطرفين في اتخاذ الإجراءات الملموسة اللازمة للوفاء بالتزاماتهما الراهنة. والمقصد على الجانب الآخر من الجسر – وهو نهاية للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإسرائيل الآمنة التي تعيش في سلام مع كل جيرانها ومن بينهم دولة فلسطينية جديدة، ما زال بعيدا، وغير محدد بوضوح، وأمرا لا يمكن تخيله بالنسبة للكثيرين.

ونحن اليوم نواجه حالة صعبة في غزة، حيث نشهد عمليات إغلاق، وسلطة فلسطينية نفذت مواردها. والمدارس والمستشفيات والوزارات وغيرها من المؤسسات الفلسطينية، أصبحت الآن في حالة تدهور حاد. والمجتمع الفلسطيني يصبح سريعا أكثر فقرا يوما بعد يوم. وإذا استمر هذا الحال، وإذا انهارت السلطة الفلسطينية، فقد تتحول المغبة – من تفتيت للمجتمع الفلسطيني وصبغه بطابع التطرف – إلى نكسه استراتيجية رهيبة لا رجعة فيها.

واليوم، نجد الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية الذين يعيشون تحت الاحتلال، بلا دولة ولا حكومة تؤدي وظائفها. فهل من المستغرب أن يتطلعوا إلى المجتمع الدولي التماسا للحماية والنجدة والأمل؟ وإذا لم يكن ذلك في المتناول، سينجذب الشباب الفلسطيني، بكل أسف، نحو الوعود الكاذبة التي يغريهم بها من ينادون بالعنف.

والإسرائيليون، من جانبهم، يطالبون، ولهم الحق، بوضع حد للهجمات الصاروخية الموجهة ضد المدن والكيبوتزات في جنوب إسرائيل، وبإعادة الجندي الذي اختطف يوم ٢٥ حزيران/يونيه، وبسلطة فلسطينية تقبل المبادئ الأساسية التي يقوم عليها السلام، وتتخذ إجراءات موثوق بها لمنع شن هجمات على إسرائيل. ومع ذلك، ففي غياب العملية السياسية التي هي السبيل الوحيد لإحلال السلام الدائم، من الطبيعي أن يتجه الإسرائيليون إلى قواتهم العسكرية لكي تتصدى للتهديدات الأمنية.

وقد يكون من السهل على المجتمع الدولي أن يعلن أن الطرفين غير مستعدين للحوار، وأنه لا يمكن القيام بشيء إلى أن يتم ذلك. ولكن ذلك من شأنه أن يثير شعورا عميقا بخيبة الأمل. وسيكون أيضا غير منصف للطرفين.

وكل استطلاعات الرأي، الواحد تلو الآخر، تؤكد أن الناس على الجانبين يفهمون أنه لا يوجد حل عسكري للصراع. وهذه الاستطلاعات نفسها تدل على أن الناس يفهمون أن الحل القائم على دولتين لا يمكن بلوغه بالإجراءات الانفرادية من قبل أي طرف من الطرفين وأنا مقتنع بأن كلا من رئيس الوزراء الإسرائيلي السيد أولمرت، والرئيس الفلسطيني، السيد عباس، يفهم هذه الحقائق ويبحث عن طريق للتقدم. وأبعث إليهما معا بتأييدي القوي، مثلما فعلت المجموعة الرباعية يوم أمس.

وقد شجعت المجموعة الرباعية بذل جهود لتشكيل حكومة وحدة وطنية، على أمل أن يعكس برنامج تلك الحكومة مبادئ المجموعة، وييسر التعجيل بمشاركة المجتمع الدولي. ولا بد من الاعتراف بحكمة الرئيس عباس في اتباعه هذا المسار؛ وكذلك بالجهود التي يبذلها رئيس الوزراء هنية.

أثناء الاجتماع، ذكّرت أيضا شركائي في المجموعة الرباعية بأن المجموعة في حد ذاتها يجب أن تكون أكثر نشاطا وفعالية إذا كان المراد استعادة الثقة في عملية السلام. ويسعدني أن أقول إن المجموعة الرباعية وافقت على أنه من الحيوي تعظيم مشاركتها - في الميدان ومع الأطراف وفي المنطقة.

ولكن المحك سيكون العمل. ويتعين على الطرفين الآن أن يكونا على مستوى مسؤولياتهما. وهذا ما يجب أيضا على المجموعة الرباعية وشركائنا في المنطقة، وعلى مجلس الأمن. وبكل الوسائل المتاحة لنا، دعونا نعمل معا من أجل إعداد عملية سياسية موثوق بها عمادها الحوار والتنفيذ المتوازي للالتزامات، ورصد الأداء، ووضوح الرؤية بالنسبة للهدف النهائي. وقد حان الوقت لإعادة بناء الجسر المحطم المؤدي إلى السلام.

الرئيسية (تكلمت بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ خالد بن أحمد آل - خليفة، وزير خارجية مملكة البحرين.

الشيخ آل - خليفة (البحرين): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم ولبلدكم الصديق، اليونان، بخالص التهاني لترؤسكم مجلس الأمن هذا الشهر. كما أتقدم لكم بجزيل الشكر على جهودكم التي تمخض عنها عقد هذا الاجتماع. ويسعدني، في هذه المناسبة، أن أشيد بالعمل الناجح لسلفكم سعادة المندوب الدائم لغانا، لفاعليته وللجهود التي بذلها خلال فترة ترؤسه للمجلس الشهر المنصرم.

إن هذا الانعقاد التاريخي لمجلس الأمن، يشكل سابقة مهمة في سجل النزاع العربي - الإسرائيلي الذي آن الأوان لإنهائه. اليوم ينعقد المجلس لأول مرة على هذا المستوى الرفيع، وبمبادرة عربية جماعية، للنظر في حالة الشرق الأوسط بعد أن تهددت مسيرة السلام بالتوقف.

وإنه لمن دواعي سروري أن أتحدث أمام المجلس باسم كافة الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية، حول وضع هو في غاية الأهمية والخطورة، وضع لا ينحصر تأثيره على منطقة الشرق الأوسط فحسب، وإنما على العالم أجمع، ألا وهو الصراع العربي - الإسرائيلي. فقد ارتأى المجلس الوزاري أن يأتي إلى هذا الجهاز الموقر، مجلس الأمن، كي يعرض قضيته عليه حتى يتحمل مسؤولياته ويقوم بدوره في المساهمة في بلوغ سلام شامل ودائم وعادل بمنطقة الشرق الأوسط وللعالم أجمع.

فلقد اتخذ المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية موقفه هذا من أجل أجيال شعوب المنطقة. وإن هدفنا من هذا هو جعل الشرق الأوسط منطقة آمنة ومستقرة بحيث تستبدل بالعداوة الصداقة، ولكي يعم الرخاء المنطقة وتنعم شعوبها بالأمن والاستقرار، الذي ستمتد آثاره الخيرة إلى العالم أجمع.

لقد شهدنا في الماضي أهوال الحرب وتداعياتها. ولهذا فإن شعوبنا عاقدة العزم الآن على الحيلولة دون وقوع مثل هذه الأهوال والعمل لبناء السلم والثقة بين جميع شعوب منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا نذكر جميعا ما تحدث به الأمين العام في خطابه أمام الجمعية العامة يوم الثلاثاء الماضي، ١٩ أيلول/سبتمبر، وأشار إليه اليوم في هذه الجلسة بشأن الوضع في الشرق الأوسط:

(تكلم بالانكليزية)

”إن جو الخوف والريبة هذا يذكي لهيبه العنف في الشرق الأوسط باستمرار. وقد يروق لنا أن نفكر في الصراع العربي – الإسرائيلي باعتباره مجرد صراع إقليمي واحد ضمن صراعات كثيرة. ولكنه ليس كذلك. فلا يوجد صراع آخر يحمل مثل هذه الشحنة الرمزية والعاطفية القوية بين شعوب بعيدة عن ميدان القتال.“

(تكلم بالعربية)

وما من شك في أن استمرار الصراع العربي – الإسرائيلي له آثاره الوخيمة. فإنه، بالإضافة إلى استتراف موارد المنطقة وخلخلة الاستقرار وإحلال التوتر، يؤدي إلى ازدهار قوى التطرف. وإزاء هذه المعطيات فإن الدول العربية تعرب عن اهتمامها البالغ في ما يتصل بالعمل من أجل إنهاء هذا الصراع بما يؤدي إلى نتائج تفضي إلى السلام والأمن الإقليمي من منطلق قناعة مؤداها أهمية التوصل إلى حل سلمي لهذا الصراع.

فمن الضروري إنشاء بيئة مواتية للسلام في المنطقة. وهذا يتطلب انفتاحا ذهنيا من جميع الأطراف لتشجيع المناقشات والمفاوضات فيما بينها. إن هدفنا هو السلام والاستقرار للمنطقة وليس الصراع والتراع. لذا فعلينا العمل لأجل التوافق والمصالحة ومعالجة الآلام التي تراكمت على مدى أكثر من خمسين عاما.

لقد اتفقنا خلال اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب في دورته السادسة والعشرين بعد المائة على طلب عقد اجتماع لهذا الجهاز الموقر على المستوى الوزاري لأجل إنهاء الجمود والتوقف الحالي في عملية السلام وما تمخض عن هذا التوقف وعدم إحراز أي تقدم في عملية السلام من نتائج عكسية على الاستقرار والأمن الإقليمي.

إن هدفنا من عقد هذا الاجتماع ليس لأجل اللوم أو لتبادل الاتهامات ولكن لمعالجة الوضع في الشرق الأوسط بروح بناءة وبأسلوب يهدف إلى إعادة عملية السلام إلى مسارها من خلال المفاوضات بين أطراف الصراع. إن المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية يرى أن الوقت الحالي هو التوقيت المناسب للنهوض بعملية السلام ومناسبة هامة من أجل إنهاء حالة الاحتقان الحالية.

وفي رأينا فإن إحياء عملية السلام يعني إعادة خريطة الطريق التي تحتوي على عناصر السلام الدائم إلى المسار الصحيح، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى رأسها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وحتى القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذ ما جاء في المبادرة العربية. وفي الوقت ذاته إيجاد آلية مستحدثة ومطورة لتنفيذ خريطة الطريق ووضع عملية السلام في مسارها الصحيح.

ويهمني هنا أن أشير إلى العناصر الرئيسية للمبادرة العربية. إن الدول العربية على استعداد لاعتبار التراع العربي – الإسرائيلي منتهيا وأن تدخل في اتفاقية سلام مع إسرائيل وأن تقيم علاقات طبيعية كاملة معها في إطار سلام شامل يستدعي (١) الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة؛ (٢) التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (الدورة الثالثة)؛ (٣) قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وتكون عاصمتها القدس الشريف.

ويقترح المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية على المجلس الموقر الموافقة على العناصر التالية لأجل إحياء عملية السلام: (١) الدعوة لبدء المفاوضات بين الأطراف على أسس ما تم الاتفاق عليه مسبقا، ووضع جدول زمني لذلك على أن يقوم المجتمع الدولي بتقديم المساعدة وبرعاية مجلس

الأمن؛ (٢) الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة وبالتعاون مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك أطراف الصراع والدول الإقليمية بالمنطقة واللجنة الرباعية، طرح تقرير حول الآليات الملائمة لأجل إعادة المفاوضات المباشرة بين الأطراف، بما في ذلك خيارات تتعلق بالشكل والضمانات والإطار الزمني وحدود ودور المجلس والأطراف الثالثة، وتقديم التقرير للمجلس؛ (٣) أن يبقى المجلس متابعا للوضع والانعقاد مرة أخرى بعد تقديم هذا التقرير على مستوى وزاري لأجل النظر في الخطوات التالية.

إن التزام الأطراف، جميع الأطراف، بالعمل على إنهاء الصراع بمساعدة ضرورية من مجلس الأمن سوف يمكننا من بناء السلام – السلام الحقيقي والعادل – في المنطقة. إن الفرصة سانحة لقيام السلام. وعلينا ألا نبددها. هذه الفرصة إذا ضاعت سنكون جميعا خاسرين. إننا نأمل من المجلس – وفقا لاختصاصه الأصيل في حفظ الأمن والسلم الدوليين – أن يمهد الطريق نحو مفاوضات السلام. وفي هذا نرحب بمساعدة الأطراف الثالثة. وكلنا أمل في أن تنجح هذه الجهود في بلوغ السلام الذي هو شرط الاستقرار والرخاء والتنمية لمنطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة على بيانه. أعطي الكلمة لسعادة السيد دان غيلرمان، الممثل الدائم لإسرائيل.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم شخصيا، السيدة الرئيسة، على حسن النية والمبادرة والطاقة والإبداع والمراعاة التي أبديتموها خلال الأسابيع القليلة الماضية، وخصوصا خلال الأيام القليلة الماضية صوب الدعوة إلى عقد هذه الجلسة التي تعرف إسرائيل أنها معقودة من قِبل أناس يريدون السلام والذين لديهم رغبة حقيقية في رؤية السلام في منطقتنا.

بيد أن إسرائيل، كما يعرف بعض الأعضاء، ومنهم أنتم السيدة الرئيسة، لم تكن موقنة، عمليا حتى اللحظة الأخيرة، مما إذا كانت ستحضر هذه الجلسة. إن تجربتنا بينت أن هذا المحفل ليس مساعدا دائما في النهوض بالسلام، ولكنه، بدلا من ذلك، يمكن أن يولد الضغائن. وعلى الرغم من ذلك وجهتني وزيرة خارجية بلدي باستكمال معلوماتكم عن التطورات من منظورنا.

وكما تعرفون، قبل أيام قليلة، التقت نائبة رئيس الحكومة ووزيرة الخارجية، تسيبي ليفني، بالرئيس عباس في ما كان لقاء جيدا جدا وفيه وافقنا على إعادة تفعيل الحوار بيننا وإقامة قناة دائمة لتوخي طرق النهوض بالعملية معا. ووافقنا أيضا على لزوم إحراز التقدم على أساس خارطة الطريق ومبادئ السلام التي وافقت الأطراف عليها. ونعتقد أننا توصلنا إلى هذا التفاهم لأن الطرفين يقران، وهما يعرفان الصعوبات الكثيرة التي نواجهها الآن، بأننا لسنا بحاجة إلى محفل آخر لتسوية خلافاتنا وبأن المحفل الوحيد لحلها هو طاولة المفاوضات الثنائية.

إننا نعرف جميعا أنه توجد رؤية مشتركة للسلام تربط الإسرائيليين والفلسطينيين المعتدلين والمعتدلين في منطقتنا والمجتمع الدولي معا. وهي تتجسد في خارطة الطريق، التي أقرها المجتمع الدولي وأعادت التأكيد عليها أمس المجموعة الرباعية التي تشكل الأمم المتحدة نفسها جزءا منها. وصميمها رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في ظل السلام والأمن.

وبالأمس تكلمت وزيرة الخارجية ليفني أمام الجمعية العامة، وأكّدت مجددا إيمان إسرائيل بتلك الرؤية ومبادئ السلام التي تنبثق منها. فإسرائيل ملتزمة بأن تكون شريكا من أجل السلام. وصدقوني أن أحدا لا يريد السلام أكثر مما نريده. وقد أظهر شعب إسرائيل ذلك المرة تلو المرة. ونعلم

أن الأخطار التي تتهدد السلام لن يتم التغلب عليها بالوسائل العسكرية وحدها. وليس الركود في مصلحتنا كما أنه ليس من سياستنا. ونريد أن نحقق الرؤية المتمثلة في دولتين كما توختها خارطة الطريق. ولهذا السبب شرعنا في عملية فض الاشتباك المؤلمة في العام الماضي، لكي نوجد فرصة لإحراز تقدم. ولكن المؤسف، بل المأساوي، أن الإرهاب كان ما تلقيناه لقاء ذلك.

ولهذا السبب نحن ملتزمون بعملية الحوار مع جميع الفلسطينيين الذين يؤمنون بالتنازلات المتبادلة والمصالحة التاريخية. وإذا لم نكن بعد قد حولنا هذه الرؤية للسلام إلى واقع، فليس هذا لنقص في اجتماعات هذا المجلس. كما أنه ليس لنقص في الاتفاقات أو القرارات أو المؤتمرات الدولية. وأريد أن أصدق أن جميع الجالسين حول هذه الطاولة يعرفون ما هي العقبات الحقيقية في طريق السلام. وأعتقد أنهم يعلمون كما نعلم أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو نتيجة، وليس سببا، لمذهب عدم التسامح والكراهية الذي نكبت به منطقتنا وسيطر على السلطة الفلسطينية في شكل حماس.

ليس هذا بالواقع الذي يجب الاكتفاء بتجاهله. فلا يمكن القضاء عليه بصياغات غامضة وبأنصاف الحلول. وقد صُممت خارطة الطريق والشروط الثلاثة الدولية تحديدا لمواجهة أعداء السلام وكفالة أن لا تكون الدولة الفلسطينية المقبلة المتوخاة من هذا الحل القائم على وجود دولتين دولة إرهاب تديم الصراع، بل دولة مسالمة تنهيه. ولن يعجّل التخلي عن لبنات السلام بهذه العملية، بل سيكفل فقط تفتت صرح السلام وانهياره. ويجب أن يكون هدفنا إحياء عملية خارطة الطريق دون إشعال الصراع من جديد. ويتطلب هذا أن نعمل مستشعرين إلحاح الموقف، ولكن في غير تهوّر. وهو يتطلب ألا نخلط بين الورق والتقدم، أو بين الشكل والمضمون. وأهم من هذا كله أنه يتطلب تشاورا وتفاوضا واتفاقا حقيقيا بين الأطراف ذاتها. ولا يوجد طريق آخر. فأي تقدم يبدأ بحوار حقيقي بين من يلتزمون بالسلام؛ يبدأ بإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين وإنهاء جميع الهجمات الإرهابية؛ يبدأ بتجديد التزامنا بالحل القائم على وجود دولتين وقبولنا المبدأ الأساسي المتمثل في إعمال حقوق كل من الشعبين في وطنه الخاص به، وليس في أوطان الآخرين.

وهناك الكثير مما يستطيع أبناء المنطقة فعله لدعم هذه العملية، ولكن الأمر لا يتعلق بمزيد من المبادرات أو من اجتماعات الأمم المتحدة، بل يتعلق أولا وقبل كل شيء بالالتزام بإعداد أهل المنطقة للثمن الذي يقتضيه السلام، وتقبل المعنى الحقيقي للحل القائم على وجود دولتين، وتعليم جميع أطفال الشرق الأوسط القيم المتمثلة في التسامح والنعم المترتبة على التعايش.

أحيانا لا تكون المأساة فقط فيما نكابده من الألم، وإنما أيضا في الفرصة التي نهدرها. وملامح الاتفاق الذي يتعين علينا التوصل إليه واضحة وكانت كذلك منذ عقود. أما المأساة فهي أن انعدام الالتزام الحقيقي تجاه التعايش الحقيقي معناه أن يواصل سكان المنطقة الانتظار، في حين كنا نستطيع التمتع بمزايا السلام منذ أمد بعيد. ولكن الأوان لم يفت، إذا كانت لدينا الشجاعة لنرى أن ما يربط بيننا أكثر مما يفرّقنا. لم يفت الأوان لتحويل الأمل إلى واقع. لم يفت الأوان للسير على هذا الطريق المؤدي للسلام، ولكن شريطة أن نملك القوة اللازمة للدفاع عن مبادئه المتفق عليها والشجاعة اللازمة لمواجهة أعدائه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في قطر.

الشيخ آل ثاني (قطر): نشكر اليونان على هذا الدور المهم الذي قامت به.

وأنا سعيد بأن أسمع صديقي المندوب الإسرائيلي يقول إنهم اتفقوا مع الفلسطينيين على عقد مباحثات مباشرة، ونأمل أن تكون لهذه المباحثات نتائج سريعة لأني أعتقد أن الأقوال مهمة ولكن الأفعال أهمّ.

أود في بداية كلمتي أن أتقدم بالشكر الجزيل لكم جميعا على تلبية الطلب العربي لعقد هذه الجلسة المخصصة لبحث قضية السلام في الشرق الأوسط بمختلف أبعادها.

إن هذه القضية ليست جديدة عليكم ولا على الأمم المتحدة وبمجمل أصعدة العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية. وإذا كانت كذلك، كما هو معروف، يواجهنا سؤال مركزي يفرضه العقل: لماذا بقيت هذه القضية طيلة ستين عاما تقريبا بدون حل مرضٍ للطرفين؟ هل يكمن السبب في انعدام القرارات الدولية التي تجسّد الشرعية الدولية، والتي تؤمّن ذلك الحل؟ هل يتجسد الخلل في تطبيق القرارات المذكورة؟ هل أن ديمومة القضية تفرضها مصلحة لهذا الطرف أو ذاك لكي يستمر الصراع، لغايات لا يمكن إدراكها؟ هل نحن والمجتمع الدولي عاجزون عن توفير الحل؟

إن توفير الإجابة الدقيقة على هذه الأسئلة وغيرها في جلسة كهذه مهم بلا شك؛ ولكن الأهم من ذلك هو أن نعترف ببعض الثوابت الأساسية التي تُلزمنا جميعا بدون استثناء، لأنها تجد مبررها الجوهري في التزاماتنا المقررة بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تعهدنا أن نسلك بمقتضاها في علاقاتنا الدولية.

بدءا قامت هذه المنظمة لتحقيق السلم والأمن الدوليين وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا. ولكن في قضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية لم ندرك حتى الآن تحقيق هذه الغايات؛ الأمر الذي أدّى بمرور الزمن إلى حصول مضاعفات كارثية على مجمل جوانب الوضع في المنطقة. فقد طال احتلال أرض الغير وما جلب من معاناة إنسانية للملايين، مما لا تقرّه الشرائع القانونية والأخلاقية. وتضخمت ترسانات السلاح، وتفاقمت مشاكل التنمية الإنسانية، وأُهدر قسط كبير من الموارد المالية على الجوانب العسكرية بدلا من تخصيصها لتحسين حياة الناس ومنحهم الأمل في الحياة الكريمة.

والأخطر من كل هذا أن هذا الوضع كان مثاليا لتنامي التطرف والحقد والكراهية، وهو ما ولّد العنف والإرهاب كوسيلة لإحقاق الحق دون اكتراث لحرمة دماء الناس من الفلسطينيين والعرب والإسرائيليين، وغيرهم ممن عانت مجتمعاتهم من الأعمال الإرهابية على أساس مختلف الذرائع. وكيف لا يكون الأمر كذلك في الوقت الذي طال فيه أمد الصراع دون حل وفُقدت المصداقية وتم التنصّل من الالتزامات؟

إنني لا أقصد النقد أو الاتهام أو التجريح؛ فما يهمني هو التأكيد بكل صراحة وشفافية على الحقائق كما هي. فمن جهة، ليست إسرائيل وحدها صاحبة حق مشروع في العيش بأمن وسلام في المنطقة، وإنما الجانب الفلسطيني والعربي أيضا. ومن جهة أخرى فإن الجانب الفلسطيني والعربي عموما، ومنذ عهد غير قصير وبدون استثناء، أكّد بالموقف والسلوك أنه يرغب ويريد ويسعى بكل قوة إلى إحلال السلام العادل والشامل، لكي ينعم الجميع بالعيش الكريم.

إننا لا نحتاج في المشكلة الماثلة إلى حل سحري، ولا يمكن لأي طرف، في تقديري، أن يأتي بحل مبتكر، لأن الحل معروف للجميع. إنه مبدأ الأرض مقابل السلام الذي يقوم على وجود دولتين فلسطينية وإسرائيلية، كما أشار إلى ذلك الرئيس جورج بوش في كلمته أمام الجمعية العامة قبل يومين، وكما هو ثابت من القرارات والمرجعيات الملزمة لإسرائيل والفلسطينيين والجانب العربي عموما، والتي أقرها

مجلس الأمن وتحركت على أساسها الأطراف الدولية بدعم من المجتمع الدولي، ولا سيما المجموعة الرباعية.

إن الحلول العادلة والمنصفة، إذن، غير مستعصية إذا حسنت النوايا وتوفرت الإرادة السياسية القائمة على التمسك بقواعد الشرعية الدولية بمنتهى الجدية والاهتمام من الجميع. كما أننا نرى أن التصدي لمشاكل المنطقة السياسية الأخرى والمشاكل الأمنية والتنموية غير ممكن في غياب التوصل إلى حل مشرّف ومرض لهذه القضية.

إن السلام الذي ننشده يجب أن يكون مستداما. ولذا لا بد من انتهاج نهج متكامل يأخذ في الحسبان ولوج طريق الإصلاح السياسي والبناء الديمقراطي والتنمية الإنسانية. وفي هذا الصدد، لا تقع المسؤولية عن إحلال السلام الشامل والعادل، في تقديرنا، على عاتق الأطراف ذوي العلاقة المباشرة بالحالة فحسب، وإنما على المجتمع الدولي أيضا، وبالأخص الدول الفاعلة في العلاقات الدولية، وفي المقدمة منها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. إن المسؤولية مشتركة لأن المصلحة في إحلال السلام مشتركة، ولأن الجميع ملزمون بأحكام الميثاق.

ومن هذا المنطلق نرحب باجتماع المجموعة الرباعية يوم أمس ونتطلع إلى أن تقوم المجموعة الرباعية بتقديم أفكار محددة لتطوير آليات فاعلة وهادفة لاستئناف سريع للمفاوضات المباشرة بين الأطراف وعلى جميع المسارات، بغية التوصل، في إطار زمني محدد، إلى تسوية شاملة وعادلة على أساس القرارات الدولية والمرجعيات الشرعية، وأبرزها خارطة الطريق. ولا بد لذلك من المحافظة على الزخم اللازم لاستمرار سير العملية السلمية، بغض النظر عن المناخ السياسي السائد. كما نطالب المجتمع الدولي بدعم هذه المساعي والعمل على تذليل كل العقبات التي تعترض مسيرة السلام وتقديم الضمانات الضرورية، علاوة على الحوافز اللازمة، لتنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها.

وأود أن أشير إلى سعي الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية. وندعو إلى دعم ذلك التوجه.

إن الحوار من منظورنا جزء أساسي في عملية السلام. ولهذا فقد بادرنا بالمشاركة في مبادرة تحالف الحضارات، وبرعاية اجتماع حوار الأديان، بما فيها الديانة اليهودية، مدركين أننا قد نكون لذلك موضع انتقاد من بعض الجهات. لكن ذلك لا يثنينا عن جهودنا لأننا ندرك أهمية الحوار.

أود أن أشير إلى نقطة في غاية الأهمية. إن عزمنا الجاد على بذل المساعي الفاعلة في سبيل إحلال السلام يجب أن لا يثنيه أي عمل يستهدف نفس جهدنا المشترك. إننا أمة تبغي السلام العادل، ولسنا أمة عنف. وبوسع كل المنصفين أن يستدلوا على ذلك من حضارتنا وتراثنا الديني والثقافي. وفي الوقت نفسه، فإننا ندرك أيضا أن المجموع الغالب في إسرائيل يشاطرنا هذه الرغبة في السلام، مهما كانت الاستفزازات والتضحيات. هل لي أن أذكّركم بما قاله اسحق رابين أمام الكنيست في سنة ١٩٩٣: ”إن مصيرنا هو العيش سويا على التراب نفسه في نفس الأرض.“ إنني أعرف أن هذا سيأتي بانتقادات لي في موطني من أنني استشهد بكلمة رابين، ولكنها كلمة حق.

علينا أن ندرك أنه ليس بإمكاننا أن نختار جيراننا، ولا أن نختار أعداءنا. والسؤال الآن: هل نحن مستعدون لمواجهة التحدي في هذه القضية بمسؤولية لكي نضمن السلام والأمن والاستقرار والعدل والإنصاف لدول وشعوب منطقة الشرق الأوسط، ومنها إسرائيل؟ إن النجاح في تحقيق السلام المنشود نجاح للجميع والفشل فيه لا يمكن أن يشرّف

أحـدا. وعلينـا ألا نـضيّع الفرصـة بعـد اليـوم، كمـا فعلنـا في الماضي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بير استيغ مولر، وزير خارجية الدانمرك.

السيد مولر (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): ترحب الدانمرك بهذه الفرصة لمناقشة كيفية معالجة الحالة الخطيرة الطارئة في الشرق الأوسط. إن الزخم الذي ولّدته جهودنا الجماعية لإنهاء الأعمال القتالية في لبنان واستحداث عملية تفضي إلى سلام دائم يجب استخدامه لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي ظل هذه الخلفية، نرحب باجتماع المجموعة الرباعية بالأمس ونؤيد تأييدا تاما البيان الذي صدر عن الاجتماع.

تقوم حاجة ملحة إلى إعطاء سكان المنطقة سببا للأمل. فالشعور المتزايد باليأس لديهم يجب تبديده. ولن يتسنى ذلك إلا بإعطائهم آفاقا بمستقبل أفضل موثوقا بها.

اجتماعاتي الأخيرة بالزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين تبعث على التشجيع. والانطباع الواضح الذي تولد لدي هو أن الطرفين يدركان الحاجة الماسة إلى إحياء عملية السلام ومستعدان للقيام بذلك. ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل كل شيء ممكن لمساعدتهما في ذلك المسعى وأن يوفر لهما الحوافز اللازمة لتبني السلام الدائم الذي نتوق إليه جميعا.

لدينا إطار عمل جاهز بالفعل. فقد طورنا على مر السنين أساسا لتحقيق سلام دائم. وهو يشمل مبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق المرتكزة على الأداء لحل دائم للصراع الإسرائيلي – العربي قائم على وجود دولتين، فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكلها مبنية على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام. ذلك الإطار، المتفق عليه بعد مفاوضات شاقة، ينطوي على أفضل أساس لتحقيق هدفنا. ويجب أن يبقى المنار الهادي لنا في سعينا إلى إحياء عملية السلام.

الفرضية الأساسية التي بنيت عليها خارطة الطريق هي أن الطرفين سيتخذان سلسلة من الخطوات الفورية المتوازية المؤدية إلى السلام. وحتى إذا اقتضى الإطار الزمني المراجعة، فإن المبادئ والخطوات المتسلسلة التي ينص عليها تبقى وجيهة كما كانت دائما.

إن الجهود المتواصلة التي يبذلها الرئيس الفلسطيني محمود عباس لتشكيل حكومة وحدة وطنية تحظى بترحيبنا ويحدوني الأمل أن تتكلل بالنجاح. ويحدوني الأمل أيضا أن تنعكس في البرنامج السياسي للحكومة الجديدة مبادئ المجموعة الرباعية، وأن يسمح البرنامج بالشروع المبكر في العمل. لكن جهود الرئيس عباس في ذلك الصدد لن تتكلل بالنجاح من دون دعم قوي ملتزم من المجتمع الدولي. لذلك فإن الدانمرك ملتزمة بتقديم المساعدة المالية للرئيس عباس. وأشعر بالاطمئنان من احتمالات عقد اجتماع بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء الاسرائيلي أولمرت في القريب العاجل بهدف إعادة تشغيل عملية السلام. وإذا أريد لتلك المفاوضات النجاح فإنها لا بد من أن تقترن بوضع حد للعنف.

علاوة على ذلك، يجب الإفراج عن الجنود الإسرائيليين المحتجزين، ويجب أن يطلق سراح الوزراء والبرلمانيين الفلسطينيين الذين تحتجزهم اسرائيل على الفور.

ويجب إيلاء اهتمام عاجل للظروف الإنسانية في الأراضي الفلسطينية. ونرحب بالمساهمات السخية المتعهد بها في هذا الشهر في مؤتمر استكهولم الدولي لعقد التبرعات، وبالقرار بتمديد وتوسيع الآلية الدولية المؤقتة. وفي الوقت ذاته، يجب على إسرائيل أن تفرج عن الضرائب والرسوم الجمركية الفلسطينية التي تحتجزها وأن تبقي على جميع

المعابر الحدودية مفتوحة. وإن الفصائل الفلسطينية كافة يجب عليها أيضا أن تكف على الفور عن شن الهجمات، مثلما يجب أن تتوقف كل الأنشطة العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

ختاما، أشجع الطرفين على فعل كل ما في وسعهما لاغتنام هذه الفرصة الآن التي يركز فيها العالم اهتمامه على سلام الشرق الأوسط. ويجب على المجتمع الدولي أن يوفر، وسيوفر على ما آمل بإخلاص، كامل الدعم لجهودهما. وإنني أتعهد بأن الدانمرك لن تتراجع عن التزامها بمواصلة بذل كل ما في وسعها لبلوغ الهدف النهائي - سلام دائم في الشرق الأوسط تعيش في ظله كل الدول جنبا إلى جنب في سلام وأمن ويمكن لجميع الشعوب فيه أن تزدهر وتطور مجتمعاتها بحرية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي نانا آدو دنكوا أكوفو - آدو، وزير خارجية غانا.

نانا أكوفو - آدو (غانا) (تكلم بالانكليزية): تشيد غانا بوفد اليونان وبجامعة الدول العربية وبكم أنتم شخصيا سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة التي تقدم لنا فرصة أخرى للنظر بطريقة فاحصة في خيارات النهوض بالبحث عن سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. لقد تجسدت الآثار المأساوية لإخفاق مبادرات السلام السابقة مؤخرا في لبنان. والآن إذ يجري تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وإذ شرع شعب لبنان في إعادة بناء بلده بعد حرب مدمرة استمرت ٣٤ يوما، يجب أن ننتهز فرصة الزخم الجديد لإحلال السلام والعمل على تحقيق تغيير مجد في الوضع الراهن الخطير في الشرق الأوسط.

ودأبت غانا دائما على تأييد حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي سيلبي تطلعات كلا الشعبين ويخفف من الخوف واليأس اللذين يغذيان أرضا خصبة للتطرف. وستكون دولة فلسطين المستقلة والديمقراطية ذات السيادة التي تمتلك مؤسسات مهيكلة وجيدة الأداء في موضع أفضل للتعاون مع إسرائيل وضمان أمنها على الأجل الطويل.

ونرى أن الجمود الراهن الذي يكتنف تنفيذ خريطة الطريق لا يخدم مصالح أحد. ولهذا نعتقد أن تحركات الفلسطينيين الرامية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية إيجابية. ومن شأن تلك الحكومة أن تساعد على تحول حماس وإدخالها في المجرى السياسي العام. ونرحب أيضا بنتيجة الجلسة التي عقدها أمس كبار مسؤولي المجموعة الرباعية في نيويورك ولا سيما التدابير الرامية إلى تخفيف وطأة الظروف الإنسانية في الضفة الغربية وغزة. ويمكن زيادة تعزيز تلك التطورات الإيجابية عن طريق إطلاق سراح الرهائن والسجناء.

ولا يختلف أحد على أن قضية فلسطين تشكل جوهر مشكلة الشرق الأوسط. بيد أنه، في الحقيقة، كيف يمكن ترجمة تلك القضية إلى حقوق وواجبات لكل أطراف صراع الشرق الأوسط اليوم؟ يجب على المجتمع الدولي أن يتسم بالوضوح والاتساق بشأن تلك القضايا وأن يكون متأهبا لمساءلة لأطراف عن التزاماتها.

وكل من يؤمن حقا برؤية دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة التي لها مقومات البقاء والتي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن يجب أن يلتزم بنفس القدر بالقضاء على كل الأخطار المباشرة وغير المباشرة التي تهدد وجود إسرائيل وأمنها. ولا يمكن أن يكون هناك سبيل آخر للسلام الدائم في الشرق الأوسط، ونحث جميع أطراف الصراع على التحلي بالشجاعة وروح الوصول إلى حلول توافقية والتفاوض بنية حسنة من أجل كل شعوب المنطقة.

وهذا هو موقف رئيس جمهورية غانا فخامة السيد جون اغيوكوم كوفور وحكومته. ومن واجب مجلس الأمن مع المجموعة الرباعية توفير القيادة اللازمة لذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد خوزيه انطونيو غارسيا - بيلاوندي، وزير خارجية بيرو.

السيد غارسيا - بيلاوندي (بيرو) (تكلم بالإسبانية): شهدت الحالة في الشرق الأوسط في الأشهر الماضية واحدة من أخطر الأزمات، مما سبب قدرا هائلا من الدمار والموت. وتأسف بيرو عميق الأسف لتلك الحقائق وتعتبر أنه لا بد من تكثيف الجهود لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ونعتقد أن ذلك يمثل هدف هذه الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن وأنه ينبغي كذلك أن يمثل هدف المنظمات الإقليمية، وبعبارة أخرى، مساعدة الأطراف على التوصل إلى تسوية سلمية.

وعلى الرغم من اتسام أحداث الماضي القريب بالخطورة، وخاصة بالنسبة للشعب اللبناني، لا تزال هناك بعض ردود الأفعال الإيجابية التي أتاحت الفرصة للسلام. ويتمثل أحدها في القبول بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع والذي أنهى الحرب في لبنان وشمال إسرائيل. ويسرنا قبول حكومتي إسرائيل ولبنان بهذا القرار وتنفيذه بصورة فعالة خلال الأيام الأربعين المنصرمة.

ونعتقد أن هناك الكثير جدا الذي يتعين القيام به. ومع ذلك، هناك بعض النقاط التي يجب إبرازها: أن نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بثبات يسير في الاتجاه السليم، مما يسمح بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان ونشر الجيش اللبناني لضمان أمن تلك المناطق لأول مرة في عقود عديدة. ويشكل رفع الحصار الجوي والبحري كذلك قرارا إيجابيا. ومن الضروري للأطراف المشاركة أن تواصل الاحترام التام لوقف القتال والخط الأزرق. ولا بد أيضا من تكثيف أنشطة إزالة الألغام وإزالة العبوات غير المنفجرة التي يجب على حكومة إسرائيل أن تقدم معلومات وخرائط إضافية ومفصلة بشأنها.

و لا يزال تجريد حزب الله والمليشيات الأخرى في لبنان من السلاح يمثل أحد العناصر الرئيسية لدفع عملية السلام إلى الأمام. ويشكل وجود المجموعات المسلحة التي تتحدى احتكار الدولة لاستخدام القوة بطريقة مشروعة على كامل الأراضي اللبنانية أمرا غير مقبول. و يجب تنفيذ تلك المتطلبات التي تم الرجوع إليها مرارا منذ اعتماد اتفاقات الطائف عام ١٩٨٩ تم التأكيد عليها في قرار الحكومة اللبنانية المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ومن المهم أيضا تحقيقا لهذه الغاية أن تتعاون البلدان المتجاورة في المنطقة وخارجها بغية تفادي بيع أو توريد الأسلحة والمواد ذات الصلة بها إلى تلك القوات غير النظامية.

وترسيم الحدود الدولية اللبنانية قضية ملحة كذلك، وخاصة في تلك المناطق الحدودية المتنازع عليها بما في ذلك منطقة مزارع شبعا. ونعرف أن الأمين العام ومبعوثيه يعملون بعناية استنادا إلى كل العناصر والمبادئ المحددة لتسوية طويلة الأجل. ونتطلع إلى الحصول على مقترحاتهم.

وأود التشديد على الجهود التي تبذلها الوكالات والمنظمات الإنسانية في لبنان التي تواصل بذل قصارى جهدها لتقديم المعونة إلى من يحتاج إليها بأسرع وقت ممكن. وأود أيضا التذكير بأن تجاوز الأزمة يتطلب الاستئناف التام للأنشطة الاقتصادية والإنتاجية التي انقطعت في لبنان. وهذا جانب أساسي في جهود إعادة البناء.

وثمة مشكلة رئيسية أخرى في المنطقة ألا وهي الحالة في فلسطين والأراضي التي تحتلها إسرائيل. وتأسف بيرو مرة أخرى لكل أعمال العنف والاختطاف وفقدان الأرواح،

وكذلك للحالة المتردية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وفيما يتعلق بهذه القضية نؤيد الدعوة الرامية إلى تقوية الآلية الدولية المؤقتة بغية تحسين الظروف الاقتصادية والإنسانية في غزة والضفة الغربية. ونحث إسرائيل على استخدام الآلية لنقل عائدات الضرائب والجمارك التي تُجبى باسم السلطة الفلسطينية.

وفضلا عن ذلك، نكرر التأكيد على أن التسوية القائمة على المفاوضات من أجل التعايش السلمي بين دولتي إسرائيل وفلسطين، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ستبقى بعيدة المنال ما لم يعترف الطرفان بحق كل منهما في البقاء. وينبغي فهم تلبية المتطلبات التي حددتها المجموعة الرباعية منذ بداية هذا العام مما يعني الالتزام بعدم العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة بصفتها مؤشرا لإنهاء العنف والمواجهة وبداية مرحلة التفاوض وبناء الثقة وهي خطوات سيتمكن مجلس الأمن من أداء دور أكثر فعالية بشأنها.

وتحقيقا لهذا الغرض، ومع تشاطر الآراء التي أعربت عنها المجموعة الرباعية أمس في بيانها، نأمل أن تعمل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الجديدة، بقيادة الرئيس محمود عباس، على التفكير في هذه المتطلبات وتنفيذها، بغية بدء مرحلة جديدة.

أخيرا، تعتقد بيرو أن المبادئ الواردة في خارطة الطريق تظل صالحة، ونؤكد من جديد التزامنا لهذا المجلس بإحراز تقدم صوب تسوية عادلة و شاملة ودائمة للصراع العربي – الإسرائيلي، ترتكز على القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لي جاوشنغ، وزير خارجية الصين.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أعرب عن قمانئي بعقد هذه الجلسة، التي جاءت نتيجة للجهود المكثفة التي تبذلها كل الأطراف المعنية. وقد أيدت الصين دوما هذه المبادرة من جانب جامعة الدول العربية.

إن الشرق الأوسط كان أرض السلام والهدوء – الأرض التي تفيض بالحليب والعسل. ولكنه على مدى نصف القرن الماضي غرق في الدماء والدموع، وعصفت به الحروب والعداوات. وهذا تحد للضمير الإنساني.

وترحب الصين باتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). فالقرار يمثل خطوة هامة نحو تسوية الصراع اللبناني – الإسرائيلي ويجب تنفيذه تنفيذا كاملا. وتدعو الصين إلى التوسيع والانتشار المبكر لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهي مستعدة للمساهمة بمزيد من الجنود فيها. لقد بدأنا بالوفاء بالتزامنا بتقديم المساعدة الإنسانية إلى لبنان وسنواصل تقديم هذه المساعدات. ونهيب بكل الأطراف أن تمد يد العون إلى الشعب اللبناني. والأهم من ذلك، أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يحث إسرائيل ولبنان على التوصل إلى حل سياسي طويل الأمد، وإلى تحويل سيوفهم إلى محاريث، والعيش بسلام.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط قد تعثرت، ولكن السلام ليس بعيد المنال. ويجب أن يجري استعراض للعملية، ولهذا الغرض، أود تقديم المقترحات التالية.

أولا، يجب أن نحترم التاريخ وأن نواجه الواقع. فالتاريخ يعلمنا دروسا، في حين أن الواقع يعطينا المفتاح لصنع المستقبل. ولتسوية قضية الشرق الأوسط، لا بد من الأخذ في عين الاعتبار الكامل خلفيتها التاريخية التي تشمل الصراعات الدينية، والاستعمار، والصدامات العرقية والمنازعات على الحدود. وفي الوقت نفسه، يجب مواجهة الواقع. فينبغي لإسرائيل أن تحترم خيار الشعب الفلسطيني

وتوافق على إقامة دولة فلسطين المستقلة. وينبغي لجميع القوى في فلسطين أن تعترف بحق إسرائيل في الوجود وبسيادتها. ونأمل أن تتصرف الحكومتان الإسرائيلية والفلسطينية بطريقة تخدم المصالح الأساسية لشعبيهما، وأن تستجيبا لدعوة العصر من خلال اختيار الخيار الصحيح لكي يتمكن البلدان من أن يعيشا بسلام، وأن يتطورا في وئام.

ثانيا، يجب أن يتعزز بناء الثقة وتستمر محادثات السلام. ولن يخرج أحد في الشرق الأوسط منتصرا من الحرب، ولن تؤدي القوة إلى السلام. والمفاوضات هي السبيل الوحيد إلى السلام. وفي الوقت الحالي، فإن إسرائيل وجيرانها العرب ينبغي أن يضعوا حدا للعنف والصراعات، ولا سيما العمليات العسكرية التي تستهدف المدنيين، وأن يتخذوا خطوات لبناء الثقة المتبادلة. وعلى هذا الأساس، ينبغي لهم استئناف المفاوضات على وجه السرعة وأن يقبلوا بالحلول الوسط ويقدموا التنازلات الضرورية لتحقيق سلام الشجعان.

ثالثا، يجب التصدي للأسباب الجذرية للصراعات والعمل من أجل التوصل إلى حل شامل. وما زال الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي هو جوهر مسألة الشرق الأوسط وسببها الجذري. ويرتبط هذا الصراع ارتباطا وثيقا بالمسألة اللبنانية – الإسرائيلية والمسألة السورية – الإسرائيلية والمسائل الإقليمية الأخرى في الشرق الأوسط، التي يؤثر بعضها على بعض بصورة متزايدة. ولتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، من الضروري الامتثال لقرارات مجلس الأمن ولمبدأ ''السلام مقابل الأرض''. وينبغي التصدي لجميع المسائل ذات الصلة بطريقة منسقة لتجنب تأجيج الحالة المتفجرة أصلا في المنطقة.

رابعا، يجب تشجيع التعاون بما يعود بالنفع على الشعوب. وتدعو الصين إسرائيل إلى رفع الحصار عن فلسطين، وتفكيك جدار الفصل وتسهيل إمدادات المساعدة الإنسانية إلى فلسطين. وينبغي لفلسطين وإسرائيل أن توسعا الأعمال التجارية غير الحكومية والروابط التجارية لتمكين الشعبين من أن يكونا أول المستفيدين من منافع السلام، ولإنهاء العداوة المتبادلة والطويلة العهد. وهذا بدوره، سيهيئ مناخا ملائما لمساعي الحل السياسي.

خامسا، إن التصرف بطريقة محايدة وتنشيط عملية الوساطة أمران أساسيان. ومساعدة ودعم المجتمع الدولي ضروريان لإحراز التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. ومن المهم أن تتصرف جميع الأطراف بطريقة محايدة ومتوازنة وأن تحجم عن الكيل بمكيالين.

وتؤيد الصين جهود المجموعة الرباعية. ونكرر التأكيد على إيماننا بأن مجلس الأمن ينبغي أن يتحمل مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ونرحب بأية مبادرة جديدة من شأنها أن تدفع قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط.

ومن المحتم أن تكون هناك عقبات في طريق السلام في الشرق الأوسط. ولكن طالما امتثلنا لمحادثات السلام بدلا من اللجوء إلى القوة، وطالما سعينا إلى التعاون وتفادينا المواجهة، وعززنا التفاهم المتبادل وقللنا من العداء المتبادل، فإننا بالتأكيد سنكون قادرين على فتح الباب أمام السلام.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيد فيليب دوست – بلازي، وزير خارجية فرنسا.

السيد دوست – بلازي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بعد مرور ما يزيد قليلا على شهر واحد منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي أدى إلى وقف الأعمال العدائية بين إسرائيل ولبنان، وأنشأ معالم الحل السياسي الدائم بين البلدين، فإن هناك حقيقة واضحة، وهي أن الاستقرار في الشرق الأوسط يتطلب تسوية الصراع

الإسرائيلي – الفلسطيني. ففي حقيقة الأمر، أن قضية فلسطين تغذي جميع بؤر التوتر في المنطقة. فهي تولد الشعور بالإحباط لدى الرأي العام، وتعمق إساءة الفهم بين المجتمعات المختلفة وتخدم أهداف المتطرفين.

وبما أن الأمر الواقع لا يمكن أن يبقى، فإن تجديد الدفع من أجل السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين يجب أن يصبح من جديد أولوية لنا. وتلتقي في الوقت الحالي مجموعة من العناصر التي تشجعنا على المضي قدما.

لقد أكد الصراع في لبنان حقيقة أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة في الشرق الأوسط. ومسألة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ليست مستثناة من ذلك. فلا يمكن إيجاد حل دائم إلا من خلال العملية التفاوضية. ويقول الطرفان نفساهما أنهما يرغبان في استئناف الحوار. ونحن نشجع رئيس الوزراء الإسرائيلي ورئيس السلطة الفلسطينية على السير في هذا الدرب.

إن البيئة الإقليمية أصبحت مهيأة أكثر، مع إحياء الجامعة العربية، وأمور أخرى منها، مبادرتها في بيروت، التي وضعت الأسس لسلام دائم في الشرق الأوسط. ونحن نؤيد تلك المبادرة.

وفي إسرائيل والأراضي الفلسطينية، وبعد مرور أكثر من عقد على اتفاقات أوسلو، وعلى الرغم من القتلى والدمار والإذلال الذي تعرضوا له، فإن الرغبة في السلام أقوى لدى الغالبية الكبيرة من الشعبين.

ولكن لا بد من استعادة ثقة الطرفين الواحد بالآخر. ويجب بذل الجهود الفورية لاستعادتها من خلال اتخاذ تدابير ملموسة على الجانبين. إن إطلاق العريف شليط، الجندي المختطف في بداية الصيف الماضي، سيكون واحدا من تلك التدابير – وهو تدبير لا غنى عنه – بالإضافة إلى وقف إطلاق الصواريخ، وتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، وإطلاق جميع القادة الفلسطينيين المعتقلين خلال الأشهر الأخيرة، ورفع جميع القيود الصارمة التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على حركة السلع والأشخاص في داخل الأراضي الفلسطينية وبين تلك الأراضي والعالم.

والتشكيل، المعلن عنه، لحكومة اتحاد وطني فلسطينية تراعي مطالب المجتمع الدولي، ستكون تطورا هاما. وإذا ما تأكد، فإن مثل هذا التطور سيؤدي إلى إعادة تقييم من جانب المجتمع الدولي لسياسة المساعدات والاتصالات مع الحكومة الفلسطينية. ومن شأنه أن يفيد في إعطاء دفع جديد لعملية السلام. ولأننا ما زلنا ملتزمين بالمبادئ التي أعلنتها المجموعة الرباعية، يتعين علينا أن نشجع التطورات الحالية التي تقربنا أكثر إلى تحقيقها. ويجب أن يقف المجتمع الدولي إلى جانب رئيس السلطة الفلسطينية. وهو يستطيع أن يعول على دعم فرنسا.

إن هذا السياق يوفر فرصة للخروج من الطريق المسدود، وعلى الأطراف أن تغتنم هذه الفرصة. ويجب أن يساعد المجتمع الدولي الأطراف للقيام بذلك من خلال الالتزام الراسخ باستئناف الحوار والشروع في انطلاقة جديدة نحو السلام. وقد اتخذت خطوة أولية يوم أمس في اجتماع المجموعة الرباعية، التي أكدت على الحاجة العاجلة إلى التحرك نحو تسوية عادلة ودائمة، وحددت بعض التدابير التي ستساعد على استعادة الثقة. ويجب علينا الآن اتخاذ خطوات أخرى، من قبيل التحضير للمؤتمر الدولي الذي اقترحه الرئيس شيراك، والذي من شأنه تحديد الضمانات، خاصة الأمنية، المتوقعة من الطرفين في إطار اتفاق للسلام. وقد يندرج ذلك المؤتمر الدولي في سياق مبادرة الجامعة العربية، ويمهد السبيل لوضع إطار إقليمي جديد لتحقيق الأمن الجماعي والاندماج الاقتصادي.

وأمام هذا المنعطف، نحن مقتنعون بأن الخطر يكمن في الجمود وأن اتخاذ إجراء سيتيح فرصا كثيرة. وعلى المجتمع الدولي مساعدة الطرفين على تحويل ما أظهراه مجددا من استعداد لاستئناف الحوار إلى قوة محركة للسلام فعلا. إن الهدف القائم على إنشاء دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، ليس بعيد المنال، إذا استطعنا إظهار الجرأة، وفي المقام الأول، الشجاعة السياسية في الأسابيع والشهور المقبلة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مارغريت بيكيت، عضو البرلمان، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث، في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيدة بيكيت (تكلمت بالانكليزية): أتشاطر الترحيب بكم في مقعد الرئاسة، سيدتي الرئيسة.

لقد أثبتت الأحداث التي وقعت خلال الصيف، مرة ثانية، فداحة التكلفة البشرية التي ترتبت على عدم إحراز تقدم صوب السلام في الشرق الأوسط. لقد رأينا ذلك في غزة، التي سقط فيها أكثر من ٢٠٠ قتيل، وعمتها حالة إنسانية مروعة، وفي إسرائيل التي لاتزال الصواريخ تتساقط على المدنيين فيها. وشهدنا أثرها، بشكل خاص، في لبنان، حيث أن جذور الأزمة التي اشتعلت هذا الصيف تمثلت في الصراع المتواصل بين إسرائيل والفلسطينيين. فالأهمية المحورية للسلام في الشرق الأوسط، إذا، تبدت بجلاء على نحو لم يسبق له مثيل.

وكما أكدت الحكومة البريطانية مرارا، ما من أولوية تعلو ذلك بالنسبة للمجتمع الدولي. وأرحب بإتاحة هذه الفرصة لمجلس الأمن لمعالجة المسألة، وأعرب عن امتناني للجامعة العربية على المبادرة.

إن الأسرة الدولية تقف متحدة إزاء الهدف المتمثل في حل إنشاء دولتين. ولا يعارض تلك الرؤية إلا حفنة من المتطرفين الذين يستفيدون من استمرار الصراع. وأتفق مع زميلي من قطر على وجوب إنعاش خارطة الطريق التي تشكل الإطار الكفيل ببلوغ ذلك الهدف. وعلى الجانبين الوفاء بما تعهدا به من التزامات بموجبها. ولدينا في المجموعة الرباعية آلية لتنسيق دور المجتمع الدولي. وأرحب بالبيان الصادر في أعقاب اجتماعها أمس، الذي يقدم لنا إطارا واضحا للمضي قدما.

لهذا، لا تعوزنا الرؤى أو الآليات أو الأطر. إنما نحتاج إلى أفكار عملية، وفي المقام الأول، إلى الإرادة السياسية لوضعها موضع التنفيذ. وأنا أرى أربع أولويات.

أولا، يجب استئناف الاتصالات بين الطرفين. ونرحب بالالتزام الذي قطعه كل من رئيس الوزراء أولمرت، والرئيس عباس خلال زيارة السيد توني بلير الأخيرة، بأنهما مستعدان لعقد اجتماع دون شروط. وأرحب، ترحيبا خاصا، بالدور الذي تضطلع به مصر وغيرها من الدول العربية في العمل على إطلاق سراح العريف شاليت، بغية المساعدة على تهيئة الظروف الملائمة لإجراء حوار مثمر.

ثانيا، نحتاج إلى حكومة فلسطينية بإمكان المجتمع الدولي التعامل معها. وهذا يعني حكومة قائمة – كما قال زميلي الدانمركي – على المبادئ الثلاثة للمجموعة الرباعية. إن الرئيس عباس رجل سلم ونزاهة. ونحن نؤيد جهوده لتشكيل حكومة وحدة وطنية ستعمل من أجل السلام مع إسرائيل.

ثالثا، علينا معالجة الأزمة الإنسانية في غزة. وفي انتظار النتائج النهائية للمفاوضات بشأن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، فإن المملكة المتحدة تؤيد تمديد الآلية الدولية

المؤقتة، للمساعدة على التخفيف من شدة الحالة. ونحن نعمل مع الاتحاد الأوروبي وشركاء المجموعة الرباعية لتحقيق ذلك.

رابعا، يجب علينا المساعدة على تطوير مؤسسات دولة فلسطينية في المستقبل، باعتبار ذلك وسيلة من وسائل بناء السلام واستدامته. وهذه ليست فكرة جديدة البتة. لكنها تظل فكرة مهمة وملحة بصورة متزايدة.

لقد قال توني بلير في رام الله في وقت سابق من هذا الشهر إننا نحتاج إلى دعم دولي حقيقي لعملية بناء السلام. ونحن نتطلع إلى العمل مع زملائنا في الاتحاد الأوروبي، والمجموعة الرباعية، والعالم العربي، في الأسابيع المقبلة، لتطوير برنامج جديد يروم بناء مؤسسات فلسطينية قابلة للبقاء، يمكن أن تساعد على تحقيق السلام مع إسرائيل، والرفاه والأمن للفلسطينيين. ذلك هو جدول أعمال عملي لتمكيننا من المضي قدما. والأمر الذي أؤمن بأننا سنستمع إليه، وما آمل أن يتمخض عن هذه الجلسة اليوم، هو الإعراب عن التزام واضح بالإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد يان كوبيس، وزير خارجية سلوفاكيا.

السيد كوبيس (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب لكم، سيدتي الرئيسة، عن شكري على عقد هذه الجلسة. وربما تنعقد هذه الجلسة بصورة رمزية في اليوم الدولي للسلام. وكما بينت لنا ذلك جميعا الأحداث الأخيرة في لبنان، مرة أخرى، فإنه لا يوجد فعلا أي حل يقوم على استخدام القوة، ولا يوجد أي حل عسكري للتحديات والمشكلات العديدة في منطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

إن السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للصراع العربي – الإسرائيلي بشكل عام، والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بشكل خاص، هو من خلال المفاوضات السلمية، والتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والمبادئ التي حددتها المجموعة الرباعية وخارطة الطريق. وفي ذلك الصدد، نرحب بالبيان الصادر عن المجموعة الرباعية أمس، الذي تجدد فيه التأكيد على التزامهما بخارطة الطريق.

كان من الممكن تفادي الصراع المأساوي الأخير في لبنان، لو تم تنفيذ كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد كان للصراع، مرة أخرى، تكلفة باهظة غير مقبولة، وتسبب في معاناة الطرفين من المآسي والدمار. ونؤمن بأن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي شاركنا في تقديمه، يشكل أساسا مهما للشروع في عملية تروم التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للأزمة اللبنانية. ونعتبر أن هذا القرار يشكل الخطوة الأولى للتصدي بشكل كامل وعاجل لجميع الأسباب التي أدت إلى اندلاع هذه الأزمة. ولضمان نجاح هذه العملية برمتها، ينبغي تنفيذ ذلك القرار تنفيذا كاملا. وعلى جميع الأطراف المعنية احترام أحكامه والامتثال لها بشكل كامل.

ونحث الأطراف المعنية في لبنان كافة على ضمان إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين. ونتفق كذلك على ضرورة معالجة مشكلة الأسرى اللبنانيين. غير أنه يجب علينا ألا نربط بين هاتين المسألتين، فإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين يجب أن يكون فوريا ودون شروط.

ولا بد للحكومة اللبنانية من إعادة بسط كامل سلطتها وسيطرتها على سائر أراضيها، لمنع أي أنشطة للمليشيات المحلية أو الأجنبية ووقفها. ويجب نزع أسلحة تلك المليشيات وتفكيكها بشكل سريع، لضمان عدم وجود أية أسلحة أو سلطة في لبنان عدا تلك الخاضعة للدولة اللبنانية.

ويجب اتخاذ تدابير فعالة على حدود لبنان لمنع تدفق الأسلحة غير القانونية. وعلى جميع الأطراف المعنية الامتثال للحظر المفروض على توريد الأسلحة. وتعاون حكومة سورية في ذلك الصدد أساسي و مطلوب أيضا. ونأمل كذلك أن تجد مسألة ترسيم الحدود بين سورية ولبنان، بما في ذلك مزارع شبعا، طريقها إلى الحل قريبا.

وأغتنم هذه الفرصة لتجديد تأكيدنا على تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والمفاوضات بين الطرفين، والاتفاقات التي تم التوصل إليها. ونحن مقتنعون بأن المجموعة الرباعية لا تزال تشكل الآلية الأنسب للدفع بعملية السلام قدما، وبأن خارطة الطريق، بشكلها المستكمل المحتمل الذي يعكس التطورات المستجدة على الأرض، تشكل أكثر الخطط فاعلية للتوصل إلى تسوية سلمية دائمة للصراع.

ونرحب بالمساعي المستمرة للرئيس الفلسطيني محمود عباس لتشكيل حكومة وحدة وطنية. ونأمل ونتوقع أن تكون تلك الحكومة ملتزمة بمبادئ المجموعة الرباعية وأن ييسر برنامجها السياسي مشاركة مبكرة، فضلا عن استمرار الحوار الرامي إلى إيجاد حل للصراع في الشرق الأوسط. كما نأمل بإنهاء الفصائل الفلسطينية فورا لأعمال العنف وإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المختطف، ونكرر دعوتنا إلى ذلك.

وما زلنا نشعر بقلق عميق حيال الحالة الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة. وفي هذا الصدد، نرحب باستمرار وتوسيع الآلية الدولية المؤقتة، التي ستمكّن من توجيه الموارد وإيصال المساعدة بصورة مباشرة إلى الشعب الفلسطيني، وبالتالي الوفاء باحتياجاته الإنسانية والمالية العاجلة. وتحقيقا لهذه الغاية، نناشد إسرائيل استئناف تحويل إيرادات الضرائب والجمارك الفلسطينية التي تحتجزها، ونحثها على القيام بهذا التحويل عن طريق الآلية الدولية المؤقتة. كما ندعو إلى التنفيذ الكامل لاتفاق التنقل والعبور وإلى إعادة فتح معبر رفح وكل المعابر الحدودية، التي لا بد أن تبقى مفتوحة.

وفي الوقت نفسه، نتوقع من الحكومة الفلسطينية أن تستمر في التزامها بإحلال السلام في الشرق الأوسط، على أساس المبادئ الواردة في خريطة الطريق، وأن تمتنع عن الخطوات والأنشطة التي قد تتناقض مع مبادئ القانون الدولي. وفي هذا السياق، نكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري عن الوزراء والمشرّعين الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل وإلى تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية.

وفي الختام، أؤكد من جديد على إيماننا بأنه توجد حقا فرصة لتنشيط عملية السلام. وينبغي أن يغتنم تلك الفرصة جميع الأطراف المعنية من خلال اتخاذ إجراء ملموس وعاجل. وفي هذا الصدد، نرحب باحتمال عقد اجتماع بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس في المستقبل القريب بهدف استئناف المفاوضات المشتركة. ونشجع تلك المشاركات المستمرة بين جميع أطراف الصراع.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد خورخيه تيانا، وزير الخارجية والتجارة الدولية والعبادة في الأرجنتين.

السيد تيانا (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفدي للعمل الممتاز الذي أنجزه وفد الجمهورية الهيلينية في الاضطلاع برئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر. وأود أن أشكركم بصورة خاصة، سيدتي، على جميع جهودكم في تنظيم هذه الجلسة.

وأود أن أشكر الأمين العام على بيانه. كما أعرب له عن تقدير بلدي لجميع الجهود التي بذلها خلال مدة ولايته، الرامية إلى التوصل إلى تسوية للصراع في الشرق الأوسط.

تؤمن الأرجنتين بأن مبادرة الجامعة العربية لعقد هذه الجلسة الوزارية بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط مبادرة حسنة التوقيت للغاية. وهي توفر فرصة طيبة لمجلس الأمن ليفكر بشأن مركز عملية السلام وليبدأ النظر في اتخاذ تدابير ملموسة لتنشيط عملية السلام.

إن للصراع العربي - الإسرائيلي أهمية تاريخية وسياسية تتجاوز الشرق الأوسط، وما انفك هذا الصراع يشكِّل سببا لعدم الاستقرار في تلك المنطقة لأكثر من نصف قرن. وبالتالي تؤمن الأرجنتين بأن على مجلس الأمن أن يمنح أولوية كبيرة للبحث عن تسوية دائمة للصراع.

ومبادئ عملية السلام حددها هذه الهيئة قبل أربعة عقود تقريبا، ونحن نؤمن بأنه ينبغي ألاّ يتم تعديل هذه المبادئ. ولا بد من إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ من خلال التوصل إلى حل عن طريق التفاوض بين الأطراف. وينبغي أن يسفر ذلك الحل عن بروز دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تتمتع بمقومات البقاء ومتصلة الأراضي، تعيش في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.

وتظهر التجربة أنه لا يوجد حل عسكري للصراع. ولن يؤدي طريق العنف والرفض المتبادل سوى إلى زيادة معاناة شعوب الشرق الأوسط. وإذا اتخذ هذا الطريق، فإن التطلعات الشرعية للشعب الفلسطيني في كرامته وفي إنشاء دولة مستقلة والتطلعات الشرعية للشعب الإسرائيلي في أمنه، ستحبط إلى أجل غير مسمى وتغمر في حلقة شريرة من العنف وعمليات الثأر والانتقام.

وتظهر الحالة في غزة والضفة الغربية أن السياسة القائمة على التصرفات الانفرادية لن تؤدي إلى تسوية الصراع، وأن الأوضاع الراهنة على أرض الواقع، مثل بناء جدار الفصل والأنشطة الاستيطانية، لن تؤدي إلاّ إلى تفاقم الرفض وزيادة عدم الثقة وتقوية العناصر المتطرفة.

والأرجنتين مقتنعة بأنه لا يوجد سوى طريق واحد لشعوب الشرق الأوسط وهو: الاعتراف المتبادل بوصفه خطوة لازمة صوب السلام النهائي. ومن الواضح أن الأطراف لم تتمكن، لوحدها، من كسر حالة الجمود. وبالتالي، فإن المساعدة الفعالة للمجتمع الدولي أمر أساسي إذا أريد بلوغ ذلك الهدف.

وتضطلع المجموعة الرباعية بدور هام في هذا الصدد. ويؤكد بلدي من جديد على تأييده لمساعي المجموعة الرباعية لتوجيه عملية السلام، وينوّه بالبيان الذي أصدرته المجموعة الرباعية أمس. ولكننا نؤمن بأن على المجموعة الرباعية، بالنظر إلى حالات التأخير والصعوبات التي مرّ بها تنفيذ خريطة الطريق، أن تفكر تفكيرا جديا في عواقب استمرار الوضع الراهن وينبغي أن تنظر في اتخاذ تدابير إضافية عاجلة لإحراز نتائج ملموسة.

كما ينبغي للمجتمع الدولي عموما أن يضطلع بدور استباقي أكثر في البحث عن السلام. ويؤمن بلدي بأن الاقتراح بعقد مؤتمر دولي آخر للشرق الأوسط يمكن أن يسهم بطريقة إيجابية في استئناف عملية السلام، ونأمل أن تتمكن جميع الأطراف المهتمة من العمل بطريقة بناءة بغية عقد ذلك المؤتمر في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ستكون خطوة إيجابية لو قدّم الأمين العام قبل انتهاء ولايته تقريرا إلى مجلس الأمن يحدد فيه اقتراحات ملموسة للتغلب على التأخير الحالي للعملية.

كما أن مساعي الرئيس عباس لتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية مساع جديرة بدعمنا الكامل. ويحدونا الأمل في أن تثمر تلك المساعي وأن يكون برنامج الحكومة الفلسطينية الجديدة متفقا مع المبادئ الثلاثة التي أيدها المجلس على النحو المناسب وهي: الاعتراف بإسرائيل، والتخلي عن العنف، وقبول الاتفاقات السابقة.

ونؤمن بأن هناك حاجة عاجلة إلى تقديم المساعدة الدولية بغية تخفيف الحالة الإنسانية الخطيرة للشعب الفلسطيني. وعلى إسرائيل أيضا أن تقوم بتحويل جميع إيرادات الضرائب والجمارك الفلسطينية بغية تفادي انهيار السلطة الفلسطينية.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على أن رؤيتنا لتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط رؤية شاملة. وتتمثل أسس ذلك السلام الإقليمي في قرارات هذا المجلس، وخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والشروط المرجعية لمؤتمر مدريد ومبادرة السلام العربية.

ونحن في الأرجنتين، وهي وطن لمجتمعات عربية ويهودية كبيرة ونشطة ومزدهرة، نعلم أن تحقيق السلام أمر ممكن.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (تكلم بالروسية): لقد أنعمنا النظر في مبادرة جامعة الدول العربية المطالِبة مجلس الأمن بإلقاء نظرة شاملة على الأوضاع التي تستجد في الشرق الأوسط. ولما كانت عملية السلام في المنطقة قد عانت ضررا ملموسا، فإننا نعتقد أنه ينبغي أن تكون الجهود المبذولة لإعادة الحوار السياسي بين الأطراف العربية وإسرائيل حسنة التوقيت ومفيدة.

لقد بيّنت الحرب في لبنان مرة أخرى أن القوة لا تعجز عن حل المشاكل القائمة وحسب، بل هي تؤخر أيضا المضي قُدما نحو سلام عادل ودائم في العالم. ونحن بحاجة إلى زخم جديد وكبير لاستئناف عملية السلام على جميع مساراتها، في إطار التوصل إلى تسوية شاملة. وفي سبيل تهيئة الظروف اللازمة للمساعدة على وضع حد للأزمة الإنسانية، لا بد من إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين المختطفين.

ورغم تعقيدات الوضع، لا نعتبر أنه ميؤوس منه. وما زلنا نؤمن بأن الصراع الإسرائيلي العربي هو مفتاح مصير المنطقة. ومن الواضح أنه ما دام الصراع بلا حل، فستكون المنطقة أرضا خصبة للتطرف يبرز فيها عدد متزايد بإطراد من البؤر الساخنة لا في الشرق الأوسط وحده.

إن فرص العثور على حلول سياسية للصراع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية متوفرة؛ ولا بد لنا من اغتنامها، لا سيما أن برنامج العمل الأساسي بات معروفا، وهو خارطة الطريق التي أقرها طرفا الصراع كلاهما. ونرى أن على المجموعة الرباعية من الوسطاء الدوليين أن تقود المسيرة. وقد اتخذنا يوم أمس، في الاجتماع الوزاري للمجموعة الرباعية، قرارا بتعزيز عمل المبعوثين الخاصين ووزراء المجموعة مع إسرائيل وفلسطين والبلدان العربية الرئيسية.

ونرحب أيضا بمبادرة كوفي عنان بإعادة جيم ولفنسون إلى فريق الشرق الأوسط. ونعتقد أن ما للسيد ولفنسون من خبرة جمّة سيساعد على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعانيها الفلسطينيون. ونحن مقتنعون بأن من الضروري مواصلة تقديم دعم شديد للرئيس الفلسطيني، محمود عباس – الذي نرحب بحضوره في هذه

القاعة – في جهوده الرامية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية على قاعدة تعكس اتجاها نحو مبادئ المجموعة الرباعية. وفي نفس الوقت، من الأمور الهامة أن يفهم الفلسطينيون بوضوح الرابطة بين خطواتهم للتكيف مع إسرائيل ومُضيّهم قُدما في سبيل تحقيق تسوية.

ونرجو أن يدعم المجتمع الدولي رئيس السلطة الفلسطينية بصفته زعيم الفلسطينيين، بما في ذلك تقديم مساعدات اقتصادية إلى الفلسطينيين والإفراج عن مصادر التمويل. وهذا أمر بالغ الأهمية، نظرا للأوضاع الإنسانية المعقّدة للغاية في الأراضي الفلسطينية.

وفي ما يتعلق بالمسار اللبناني، رأينا بصورة عامة أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، مع أن الحالة لا تزال سريعة العطب. وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) مستمر، ويجب أن ينفّذ تنفيذا ناجزا. ويعني هذا بوضوح أنه يجب، في جملة أمور، أن تشارك جميع القوى اللبنانية بما في ذلك حزب الله. ونعتبر من الخطوات الهامة أن تقوم إسرائيل بفك الحصار الجوي والبحري على لبنان. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بنشر وحدات من الجيش اللبناني النظامي في جنوب لبنان واستمرار نشر قوات معززة تابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ومن المهم أن يتم انسحاب الجيش الإسرائيلي في الأيام المقبلة، على النحو المبرمج.

وجميعنا قلقون إزاء الأوضاع الإنسانية في لبنان. ستقدم روسيا مساعدات إلى لبنان بشكل وحدات هندسية ووحدات من خبراء الألغام من الجيش الروسي لإعادة إعمار البنية التحتية. والتحضيرات اللازمة لنشر هذه الوحدات قطعت شوطا بعيدا، وسيتم النشر في نهاية هذا الشهر.

أما المسار السوري، المجمّد منذ فترة مديدة، فيجب بعثه أيضا. وانطباعنا من الاتصالات التي أجريناها مع قيادة الجمهورية العربية السورية، هو أن دمشق مهتمة بإحلال سلام دائم في المنطقة.

وأخيرا، أود أن أؤكد مرة أخرى أننا ننظر نظرة إيجابية إلى مبادرة جامعة الدول العربية، للشروع في تحضيرات لعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط. ولطالما كانت روسيا تؤيد هذه الفكرة، على نحو ما أشار إليه الرئيس بوتين عام ٢٠٠٥، أثناء زيارته المنطقة. ونحن ندرك أن تنفيذ هذه المبادرة لن يكون سهلا، ولكن لا بد أن نتقدم بأسرع ما يمكن في جهودنا الجماعية لحل مشكلة من أعقد مشاكل أيامنا هذه. ويجب أن يتم التحضير لهذا المؤتمر تحضيرا متقنا، ولا يمكن أن يقتصر على عمل يوم واحد يقوم على إلقاء الخطب. وهذا المؤتمر أساسي كنقطة انطلاق لعملية التفاوض على جميع المسارات المترابطة لتحقيق تسوية في الشرق الأوسط.

ويجب ألاّ ننسى أن مجلس الأمن هو الجهة التي اتخذت أصلا القرارات التي تشكّل أساس العملية التي تستهدف تحقيق تسوية شاملة في الشرق الأوسط. وأول واجباتنا هو المساعدة على الشروع في العمل فعلا لتحقيق هذا الهدف.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة السعادة السيدة آشاروز امتنغيتي ميجيرو، وزيرة خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيدة ميجيرو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): ترحب تنزانيا بهذا النقاش المناسب التوقيت للحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين، بمبادرة من جامعة الدول العربية.

ونشير بأسى إلى الحزن والآلام التي لا تزال تحيق بمنطقة الشرق الأوسط والشعب الفلسطيني بصورة خاصة. والعلاقة الراهنة بين دولة إسرائيل وجاراتها تتسم على نحو

متزايد بتآكل الثقة. ونحن نعتبر ذلك خطرا شديدا يهدد الاستثمار الضخم الذي تم فعلا توظيفه بغرض إحلال السلم والأمن في المنطقة. وترى تنزانيا أنه يجب عدم السماح لاتفاقات تم توصل الأطراف إليها بشق النفس، بأن تذهب أدراج الرياح.

ونحن ندرك أن قضية فلسطين هي في صميم أزمة الشرق الأوسط. ولذلك، فالتحدي أمام المجلس والأمم المتحدة ككل والمجتمع الدولي هو توجيه الأطراف نحو التحقيق الكامل لمطامح شعب فلسطين إلى السلم والاستقلال وإنشاء دولة وتطلعات شعب إسرائيل إلى الأمن. وإنما تواصل تنزانيا من هذا المنظور تأييدها للحل القائم على تواجد دولتين، على نحو ما ورد في خارطة الطريق وذلك كاستراتيجية عملية وفقا لقرارات الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق حل عادل للصراع في الشرق الأوسط.

إننا نأسف لتردِّي أوضاع الأراضي الفلسطينية المحتلة بسرعة، بسبب عمليات عسكرية متواصلة ومفرطة العنف أحيانا – في غزة وبعض أجزاء الضفة الغربية، مما تسبب بموت وعذاب المدنيين. وفي رأينا أن هذه الحالة لا تساعد على إحلال السلام والاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، أسفر حجب الموارد المالية عن الحكومة التي تترأسها حماس عن شل وظائفها وأدى إلى عسر الموظفين ومَن يعيلون. إن هذا عقاب جماعي للشعب الفلسطيني ولا يسهم في تهيئة أجواء ثقة متبادلة.

يوم أمس، قام الرئيس جاكايا كيكويته رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، في خطابه أمام الجمعية العامة – بتشجيع المجموعة الرباعية على بعث عملية السلام الواردة في خارطة الطريق. وكرر إيماننا بأنه لا يمكن تحقيق سلام عادل، قابل للبقاء، دائم وشامل في الشرق الأوسط إلاّ بتسوية يتم التفاوض عليها. ولذلك ندعو إلى احترام جميع الالتزامات التي اتفق عليها الطرفان. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى وقف جميع الإجراءات التي قد تتصاعد بسببها وتتفاقم الأوضاع الهشة القائمة.

أما إسرائيل، فينبغي من جانبها أن تسعى إلى العيش على أساس أصولها الديمقراطية والإنسانية. وينبغي أن تحترم القانون الدولي وأن تضع حدا لكل الممارسات التي تعتبر انتهاكا لحقوق الإنسان. ويجب أن تكف إسرائيل عن تقييد حريات السكان الفلسطينيين، وأنشطتها الاستيطانية وبناء الجدار العازل، لأنها لا تساعد على القيام بالواجبات التي تنص عليها خارطة الطريق.

ومن الأمور الهامة أن نسلِّط الضوء على أهمية الاتصال المنفتح في حل تفاوضي للصراع. وفي هذا الصدد، نثني على الرئيس محمود عباس لما يبذل من جهد حقيقي لقيادة شعب فلسطين إلى ارتباط بنّاء مع إسرائيل بغرض إنعاش عملية السلام، ولسعيه إلى تشكيل حكومة اتحاد وطني. إن من صالح المنطقة والمجتمع الدولي أن نمدّه بما يلزم من دعم ومساعدات.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة السعادة السيدة كوندوليزا رايس، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أود، أولا، أن أشكر رئاسة مجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة البالغة الأهمية بشأن مبادرة الجامعة العربية. وأشكركم جزيل الشكر، أيتها الوزيرة على وجودك هنا. وأود أيضا أن أرحِّب بحضور الرئيس عباس في هذه القاعة. أعتقد أن مناقشتنا هذه جد هامة، ويسر الولايات المتحدة كثيرا أن تشارك فيها.

أكد الرئيس بوش، يوم الثلاثاء في الجمعية العامة، التزام الولايات المتحدة برؤيا تواجد دولتين: إسرائيل ودولة

فلسطينية مستقلة تتوفر لها أسباب البقاء – دولتين تعيشان جنبا إلى جنب بأمن وسلام. ويؤمن الرئيس إيماناً قاطعاً بأن الإسرائيليين والفلسطينيين يستحقون العيش بكرامة وأن تكون لديهم القدرة على تحقيق تطلعاتهم. ولذلك، وجهني الرئيس للعمل مع الزعماء المعتدلين في المنطقة لمساعدة الفلسطينيين على إصلاح أجهزتهم الأمنية ومساعدة الزعماء من الجانبين وهم يعملون معاً لتسوية خلافاتهم.

والرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت ملتزمان بالسلام. وإنني أتطلع إلى العمل معهم، ومع شركائنا في المجموعة الرباعية، وأصدقائنا في المنطقة لتهيئة ظروف تسمح لنا بتعجيل التقدم في تنفيذ خريطة الطريق.

وهذا التقدم يعتمد على التزامات عديدة يجب أن يفي بها الجانبان. وهذا يعتمد، بالطبع، على شريك فلسطيني حقيقي ملتزم بالسلام. والولايات المتحدة أعلنت بصورة قاطعة عزمها على دعم عودة ظهور ذلك الشريك، ومع الأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية، دَعَوْنا السلطة الفلسطينية إلى الالتزام بالمبادئ الثلاثة التي حددتها المجموعة: نبذ الإرهاب والعنف، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما في ذلك خريطة الطريق. ونرحب بجهود الرئيس عباس لتشكيل حكومة وحدة وطنية تعكس مبادئ المجموعة الرباعية ومن شأنها أن تيسر الحوار بشأن مختلف الشواغل السياسية والأمنية والاقتصادية.

ونرحب أيضاً بالاجتماع الذي عقد في نيويورك يوم الاثنين بين وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني والرئيس عباس، وتشجعنا البيانات التي أصدرها كل من رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس إذ أبديا استعداداً لاستئناف المحادثات المباشرة. وما فتئنا نحث كل الأطراف على السعي إلى تهيئة مناخ إيجابي مؤات لإجراء هذه المحادثات. ولهذه الغاية، ندعو مرة أخرى إلى الإفراج غير المشروط عن العريف شاليت من قوات الدفاع الإسرائيلية. وندعو أيضاً إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الجنديين الإسرائيليين اللذين يحتجزهما حزب الله: إيهود غولدواسر وإلداد ريغيف.

والولايات المتحدة، بالطبع، تدرك الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني، وقد زدنا مساعدتنا المباشرة للفلسطينيين زيادة كبيرة لتصل إلى ٤٦٨ مليون دولار، في صفقة تشمل ٢٧٥ مليون دولار كمساعدة إنسانية. وبالأمس، وافقنا وأعضاء آخرين في المجموعة الرباعية على تمديد وتوسيع الآلية الدولية المؤقتة لضمان حصول المواطنين الفلسطينيين على المساعدة الضرورية. ودعونا إلى زيادة الدعم الذي يقدمه المانحون، وطلبنا من الطرفين أن يتحملا بالكامل مسؤولياتهما بموجب اتفاق حرية التنقل والوصول، لكي تعود الحياة الاقتصادية إلى سابق عهدها في الأراضي الفلسطينية.

وقد أعلنت المجموعة الرباعية عن الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم. وأطلب إلى أعضاء المجلس أن يدعموا جهود المجموعة إذ نسعى إلى مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على تهيئة الظروف الضرورية للمضي قدماً وبناء أسس سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. والولايات المتحدة، وهذا ما أود تأكيده للمجلس، ملتزمة كامل الالتزام بهذا الهدف وبالعمل بفعالية وسرعة على تحقيقه.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشير إلى أن آخر مرة اجتمعنا في هذه القاعة كانت لاعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي أنهى القتال في لبنان. وهذا القرار يجري تنفيذه، وإن كان لا يزال ينتظرنا عمل كثير. وإنني أتطلع إلى استمرار إسهام هذا المجلس في ضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) لكي يستطيع شعب لبنان أيضاً أن يعيش

في سلام ولكي تستطيع حكومة لبنان أن تبسط كامل سلطتها على أراضيها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد رودولف أدادا، وزير خارجية الكونغو.

السيد أدادا (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): السيدة الرئيسة، يرحب وفدي بمبادرتكم الإيجابية المحمودة بعقد هذه الجلسة العلنية، بناء على طلب جامعة الدول العربية. ونظراً للتطورات الخطيرة الأخيرة في الحالة في الشرق الأوسط، لا يمكن اعتبار هذه جلسة روتينية. على العكس، فبعد اندلاع العنف في المنطقة بشكل مفاجئ، برزت مبادرة جامعة الدول العربية بالدعوة إلى انعقاد مجلس الأمن على مستوى الوزراء لتكون فاتحة للمساعدة على تنشيط عملية السلام الشامل، التي وصلت إلى طريق مسدود في الوقت الراهن.

والأحداث الخطيرة التي وقعت في غزة ولبنان إثر اختطاف جنود إسرائيليين تبين الهشاشة البالغة للحالة في تلك المنطقة الحيوية وخطر اتساع نطاق الأزمة إذا ما استمر تعثر المحادثات الرامية إلى التوصل إلى تسوية تفاوضية شاملة.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن هذه المأساة الإنسانية مستمرة فصولها منذ ستة عقود. وللأسف، وفي مواجهة الخسائر الفادحة والدمار الذي لحق بالجانبين نتيجة لدوامة العنف الجديدة، فإن مجلس الأمن – الهيئة الرئيسية بالأمم المتحدة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين – لم يستجب بالسرعة الكافية للاضطلاع بمسؤولياته. ويؤسفنا هذا التقاعس الذي يساء تأويله من جانب ضحايا الإفراط والرأي العام الدولي.

إن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) قد فتح آفاقاً جديدة فيما يتعلق بالأزمة الإسرائيلية – اللبنانية. وينبغي أن نعزز هذه التطورات وأن ندعم كل الجهود الرامية إلى بناء السلام الذي يجب ألا يبقى هشاً. وعلينا أن نستفيد من هذه الهدنة للسعي إلى حلول دائمة لكل المشاكل، مثل الوحدة الوطنية للبنان وسيادته وعلاقته مع جيرانه وأمن إسرائيل.

وفي هذا الصدد، فإن قوة الأمم المؤقتة في لبنان بعد تعزيزها أصبح لها الآن دور بالغ الأهمية بشكل خاص. ونحيي البلدان التي سارعت بالاستجابة للنداء بتعبئة قواتها لمواجهة تلك الحالة الخطيرة. وفرنسا وإيطاليا تستحقان كل التقدير. ونشجع بلداناً أخرى على الإسهام في هذه العملية، التي قد تكون مفيدة للغاية في تهيئة مناخ جديد للسلام. ونحيي أيضاً سخاء المانحين الرئيسيين لإعادة بناء لبنان.

ومهما كانت هذه التطورات إيجابية، فإنها يجب ألا تخفي الواقع المأساوي الذي يعانيه الشعب الفلسطيني كل يوم. ونشجع حماس على أن تتحمل مسؤولياتها كسلطة حاكمة بالاعتراف بسريان الالتزامات السابقة في سياق تسوية أزمة الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، نطالب المجتمع الدولي بمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية لشعب أجبرته ظروفه على الاعتماد بشكل كبير على العالم الخارجي لتأمين احتياجاته اليومية للبقاء. ونشجع أيضاً جميع القوى السياسية الفلسطينية على الاتحاد وإنهاء كل الاستفزازات التي قد تكون لها آثار سلبية، فضلاً عن أنها لا تحل مشكلة تحرير الأراضي المحتلة.

إن شغلنا الشاغل هنا هو المساعدة على إعادة إطلاق عملية السلام بدون إنشاء إطار جديد للمفاوضات أو وضع قواعد جديدة لذلك. فالقواعد قائمة ومعروفة بالفعل. أولاً، هناك كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي يتعين على جميع – وأكرر "جميع" – الأطراف أن تنفذها. فلقد اتهم المجلس طويلاً بالانحياز لاستمراره في غض الطرف عن انتهاكات أحد طرفي الصراع وعدم الامتثال لقرارات المجلس. ثانياً، لدينا مبادرة السلام العربية التي تقوم على مبدأ

الأرض مقابل السلام؛ ونعتقد أن هذا ما زال يشكل أساساً طيباً لتسوية تفاوضية. ثالثاً، هناك خريطة الطريق للمجموعة الرباعية، التي تقوم على أساس الاعتراف بوجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

وإن كان لمناقشة اليوم أن تساعد الأطراف الرئيسية – الأطراف ذاتها ورعاة عملية السلام – على العودة إلى مائدة المفاوضات وتنفيذ مبادئ خريطة الطريق، سيكون ذلك إسهاماً قيماً لمجلس الأمن، الذي لا يمكن أن يقف بمنأى عن حالة تمس السلم والأمن الدوليين – وهما مبرر وجوده. وعلى مجلس الأمن أن يوضح للأطراف بجلاء أنه لا يمكن أن يكون هناك حل لأزمة الشرق الأوسط على أساس استخدام القوة. والنهج المفيد الوحيد هو نهج التسوية السياسية والدبلوماسية، ويجب أن يستأنف فوراً.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تاتسو أريما، المبعوث الخاص للحكومة اليابانية.

السيد أريما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): ترحب اليابان بعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن في وقتها المناسب تماماً، بناء على مبادرة من جامعة الدول العربية، لمناقشة الصراع العربي – الإسرائيلي. وتنعقد هذه الجلسة في وقتها المناسب لأن الأعمال القتالية التي وقعت في لبنان مؤخراً جعلتنا نعترف مجدداً بضرورة إيجاد تسوية شاملة للصراع في الشرق الأوسط. ولذلك، يحدونا الأمل في أن تمهد هذه الجلسة الطريق نحو استئناف مبكر للمحادثات المباشرة بين الأطراف المعنية وصولاً إلى سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة. وتعتقد اليابان أن ثمة حاجة إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكثر نشاطا في تيسير ودعم جهود السلام التي تبذلها الأطراف المعنية، لأن تحقيق السلام هناك سيكون أيضا نعمة تعم العالم أجمع.

وبينما نواصل جهودنا المتضافرة لاستعادة السلام في لبنان، يجب أن نظل على وعي عميق بالتدهور الكارثي للظروف الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، والتي طغت عليها الأزمة التي تفجرت في لبنان مؤخرا. والعلاج الوحيد للمأزق في هذه المنطقة هو السلام الذي يتحقق بالإرادة السياسية لزعماء الطرفين وجهودهم. وتظل اليابان ملتزمة التزاما عميقا بتشجيع ودعم تلك الجهود والإرادة السياسية، بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي الممثل هنا في جلسة المجلس هذه.

وفيما يتعلق بالحالة في لبنان، تتشاطر اليابان الرأي القائل إن إعادة بناء الاستقرار في لبنان يقتضي بالضرورة التنفيذ التام والمطرد لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويتحتم على المجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها الأطراف لتأمين نزع سلاح الميليشيات في لبنان، وترسيم الحدود الدولية للبلد، لكفالة التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، وحل طويل الأجل.

وتعتزم اليابان تقديم أقصى ما بوسعها من دعم للبنان، كجزء من جهودها الشاملة لإحلال السلام في الشرق الأوسط، إدراكا منها بأن استقرار جنوب لبنان هو أحد مفاتيح السلام والاستقرار الشاملين في تلك المنطقة. وفي هذا الصدد، تدعو اليابان سورية، وهي طرف آخر في سلام الشرق الأوسط، ولها دور حاسم في بلوغ هذا الهدف، أن تشارك على نحو بناء في الجهود الدولية.

والمأزق الحالي في القضية الفلسطينية، لا بد من التعامل معه بأقصى درجات الاستعجال. واليابان ترحب بالجهود الحازمة التي يبذلها الرئيس عباس، وتؤيد هذه الجهود الرامية إلى كسر الجمود، بإقامة حكومة وحدة وطنية للسلطة الفلسطينية. وتنتظر اليابان بشدة من الحكومة الفلسطينية الجديدة. أن توضح بجلاء أنها ستسعى إلى تحقيق التعايش

والازدهار المشترك مع إسرائيل، من خلال الحوار. والمجتمع الدولي، فيما يخصه، ينبغي أن يستغل هذه اللحظة كفرصة لدفع عملية السلام إلى الأمام. كما تتوقع اليابان بقوة من إسرائيل أن تستجيب بشكل بناء لهذه الفرصة، وتبذل قصارى جهدها لاستئناف ذلك الحوار. وترحب اليابان بالبيانات التي صدرت مؤخرا عن الزعيمين، والتي أعربا فيها عن استعدادهما لعقد اجتماع قمة، وتأمل في أن تسفر تلك القمة عن استئناف محادثات السلام، التي طال انتظارها، بين الطرفين.

وإلى جانب معالجة المأزق السياسي، ينبغي لنا أيضا أن نتصدى للتدهور في أمن الشعب الفلسطيني وحالته الإنسانية. وجميع جهودنا سيكون مآلها الفشل إذا لم نتمكن من أن نبث فيه إحساسا بالتحسن في حياته اليومية وأملا في مستقبله. ولهذا الغرض، وعد رئيس الوزراء كويزومي، أثناء زيارته للشرق الأوسط في تموز/يوليه الماضي، بتقديم مساعدات إنسانية تبلغ في مجموعها ٢٥ مليون دولار، وبذلك يُصرف بالكامل مبلغ الـ ١٠٠ مليون دولار الذي تعهد به رئيس الوزراء للرئيس عباس في أيار/مايو من العام الماضي، عند زيارته لنا، لتخفيف وطأة الأزمة التي يمر بها الشعب الفلسطيني.

وإضافة إلى ذلك، فإن رئيس الوزراء كويزومي، إيمانا منه بالأهمية الحيوية لتوليد الأمل لكل شعوب المنطقة، اقترح برنامجا يسمى ”الممر إلى السلام والازدهار“. وتلك المبادرة التي تهدف إلى تعزيز التنمية في وادي الأردن عن طريق التعاون الإقليمي، لقيت ترحيبا حماسيا وتأييدا من زعماء إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن. وتجري الآن الأعمال التحضيرية لتشكيل هيئة تشاورية مكونة من الأطراف الأربعة، لبلورة هذا المفهوم. وفي اعتقاد اليابان أنه، بينما يتعين على المجتمع الدولي أن يستجيب لاحتياجات الفلسطينيين الفورية لتيسير حياتهم، فمن المهم بالمثل تمهيد الطريق لتحقيق التعايش والازدهار المشترك، من خلال الجمع بين الأطراف لكي تعمل معا من أجل أهداف مشتركة ومنظور أبعد مدى.

وقد عقدت اليابان عزمها على مواصلة التعاون مع جميع الأطراف، سواء في المنطقة أو خارجها، لوضع حد لهذا الصراع الطويل الذي استمر فعليا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتسبب في كل هذا الموت والبؤس لأناس كثيرين. وأشكر هنا جامعة الدول العربية، والأمم المتحدة، وكل من جعل عقد هذه الجلسة ممكنا، للمساعدة في بث حياة جديدة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

اسمحوا لي أن أبدا بالإعراب عن تقديري لكم جميعا، ولمعالي الأمين العام، على المشاركة في هذا الاجتماع الوزاري الاستثنائي الذي يعقده مجلس الأمن اليوم لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، ولأشكركم على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها إلي.

اليونان تؤيد تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق وزير خارجية فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

من دواعي الشرف لي أن أترأس هذا الاجتماع الاستثنائي للمجلس، وأود أن أشكركم جميعا على مؤازرتكم جهود الرئاسة وتيسير انعقاد اجتماع اليوم. إنه لشرف عظيم حقا، وهو في نفس الوقت، تجربة تجعل المرء يشعر بالتواضع.

كلنا، نحن الحاضرين في هذه القاعة، ندرك جميعا إدراكا تاما التحديات المتعددة الجوانب التي نواجهها في الشرق الأوسط. ذلك هو طابع تلك التحديات بحيث تؤثر لا على شعوب المنطقة فحسب – لا على الإسرائيليين والفلسطينيين واللبنانيين والسوريين والأردنيين والمصريين

وآخرين فحسب – بل على المجتمع الدولي بأسره. وكل شركائنا في العالم، سواء الاتحاد الأوروبي أو الجامعة العربية أو حركة عدم الانحياز، على سبيل المثال لا الحصر، ما فتئوا يضعون قضية الشرق الأوسط باستمرار في مرتبة عالية جدا من جداول أعمالهم.

ورغم الاختلافات التي نلاحظها في مختلف البيانات والمواقف المطروحة في هذه المنتديات، يوجد عنصر حاسم واحد مشترك بين الجميع، عنصر نوه به كل الحاضرين في هذه القاعة، ألا وهو الحاجة إلى إحلال سلام شامل عادل دائم في الشرق الأوسط. هذا هو هدفنا المشترك، وهذا يمثل، باعتقادي، الإرادة الجماعية لكل الشعوب في العالم التي دأب ممثلوها على الإعراب عنها مرارا وتكرارا عند افتتاح كل دورة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ولا أتذكر صراعا آخر استأثر باهتمام لا ينقطع لكل هذا العدد الكبير من الناس كل هذه الفترة. مع ذلك، ومع تحول السنوات إلى عقود، لم تعرف الأجيال الجديدة سوى الحقد. وتراجع الرشد والتفهم ليفسحا المجال للأصولية والتطرف. ورغم الرغبة الجماعية في رؤية السلام يستتب، حُرمت أجيال من الإسرائيليين والعرب من حق الحياة في حرية وأمن.

لذلك يجعلني دوري هنا اليوم أشعر حقا بالتواضع. أشعر بالتواضع أمام المعاناة التي يعيشها هذا العدد الكبير جدا من الناس كل هذه المدة الطويلة، وأمام دموع الأمهات اللواتي فقدن أبناءهن وبناهن في هذا الصراع، وأمام الرؤيا الشُّجاعة والالتزام اللذين تحلى بهما، طيلة تاريخ هذه المنطقة المضطربة، أولئك الذين سعوا بإخلاص إلى إحلال السلام وقدموا التضحية العظمى باسم هذه القضية.

وتخليدا لذكرى الضحايا الأبرياء، وكواجب منا تجاه الأطفال الذين لم يولدوا بعد، يجب علينا أن نضمن أننا لن ندخر جهدا، ولن نترك خيارا لن نستكشفه، ولن نستثني أي إمكانية في سعينا إلى هذا السلام الذي ظل بعيد المنال حتى الآن، وإلى إحلاله في النهاية. سيكون لكل واحد منا دور يؤديه، مهما كان صغيرا أو كبيرا، وإننا جميعا نتقاسم مسؤولية جماعية عن مساعدة شعوب الشرق الأوسط على تحقيق مطامحها بالعيش في كرامة وفي كنف السلام، وبالتطلع إلى مستقبلها بأمل وتفاؤل.

وبوصفي مواطنة من أثينا وإذ أسترشد بروح الأجداد القدماء لهذه المدينة، لا يمكنني سوى الإبقاء على الاعتقاد الراسخ بغلبة العقل: العقل والتسامح والقبول وأيضا – وهنا استعمل عبارة يونانية – التكافل فوق القوة.

وما الذي يخبرنا ذلك كله؟ يخبرنا أن السلام لا يمكن أن يخدم برفض الاعتراف بوجود الجار، ولا يمكن أن يخدم بإدامة مناخ من الخوف وعدم اليقين عن طريق مزيج من الهجمات الانتحارية والهجمات بالصواريخ، ولا يمكن النهوض بالسلام بعمليات مثل خطف العريف غلعاد شافيت. وبنفس القدر يخبرنا بأن السلام لا يمكن تحقيقه بأن ينكر على أمة بأكملها مكانها المشروع حيث يمكنها أن تعيش في كرامة وحرية، ولا يمكن أن يحقق بفرض قيود، مذلة وماسة بالاسم، ما يُشكل عقبة قوية أمام أي إمكانية لوجود الحالة الطبيعية في حياة المرء اليومية، ولا يمكن حقا للسلام أن يحقق بمصادرة الأراضي بالقوة وبإقامة الحواجز.

وأي تسوية للصراع في الشرق الأوسط بحاجة إلى التمشي مع القانون الدولي، بما في ذلك القرارات التي اتخذها هذا المجلس. يجب أن تكون نتيجة المفاوضات، النتيجة التي ينبغي ألا تحكمها مسبقا تدابير أحادية على الأرض. والمبادئ التي ينبغي أن تُشكل الأساس لسلام شامل ودائم في المنطقة معروف جيدا لدى جميعنا. وتشمل هذه جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بخاصة

القـــــــرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، واختـصاص مـؤتمر مدريـد، بمـا في ذلـك مبـدأ الأرض مقابـل الـسلام، ومبـادرة الـسلام العربية.

ونتوقع أن تواصل المجموعة الرباعية انخراطها النشط ابتغاء القيام بدورها المحدد. ونرحب بقرارها المتخذ مؤخرا بعقد اجتماعات على أساس منتظم، بما في ذلك مع الأطراف وجهات شريكة إقليمية أخرى من أجل رصد التطورات والإجراءات المتخذة من قبل الأطراف ومناقشة السبيل الماثل أمامنا. ونتطلع قدما إلى نتائج ملموسة نابعة من ذلك. ونؤيد جهود الرئيس عباس الرامية إلى تشكيل حكومة للوحدة الوطنية نأمل في أن تتقيد بمبادئ المجموعة الرباعية وتنهض بقضية السلام. وينبغي لنا أيضا أن نُدرك أن القضايا لا يمكن أن تعزز أو تحقق عن طريق العنف والإرهاب. وأن الأمن، في نفس الوقت، لا يمكن ضمانه بالوسائل العسكرية فقط.

أناشد جميع الأطراف أن تدع الغلبة للعقل والتفهم. دعوا الغلبة لهما حتى تعطي بذور السلام التي بذرها فعلا المجتمع الدولي الفرصة لأن تضرب بجذورها ولأن تزدهر على الأراضي الخصبة والتاريخية للشرق الأوسط بما يعود بالنفع على جميع شعوب هذه المنطقة والعالم أجمع.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أركي تيوميويا، وزير خارجية فنلندا.

السيد تيوميويا (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. البلدان التالية تؤيد أيضا هذا البيان: ألبانيا وأيسلندا وأوكرانيا وبلغاريا وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا ورومانيا وليختنشتاين.

إن التطورات المثيرة التي شهدناها خلال الأشهر القليلة المنصرمة بينت مرة أخرى الحاجة الملحة إلى التحرك من العنف والكراهية إلى السلام والثقة. أود أن أشكر جامعة الدول العربية على مبادرتها بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة نظرا إلى أن الاتحاد الأوروبي يرى أيضا أن المسألة الأكثر إلحاحا هي إنهاء المأزق الحالي الذي تواجهه عملية السلام. لا توجد حلول عسكرية أو أحادية لأي من التحديات والمشاكل في الشرق الأوسط. والسلام والأمن الدائمان في المنطقة لا يمكن ضمانهما إلا بتسوية شاملة يكون صميمها حلا يقوم على أساس إقامة دولتين عن طريق المفاوضات للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

والحاجة الملحة إلى تغيير التطورات في المنطقة تمليها أولا وفي المقام الأول حقيقة أن الحالة على أرض الواقع تتردى ويجب علينا أن نتخذ على وجه السرعة تدابير لتخفيف حدة حالة الشعب الفلسطيني. والحالة الاقتصادية والإنسانية قاسية في الأراضي الفلسطينية: ٧٠ في المائة من السكان يعيشون دون خط الفقر، ومعظمهم أطفال محرومون من احتياجاتهم الأساسية.

لقد حشد الاتحاد الأوروبي موارد أكثر من ذي قبل للوفاء بالاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك عن طريق الآلية الدولية المؤقتة لمساعدة الشعب الفلسطيني. وهذه الآلية قد سمحت بتخصيص موارد كبيرة مباشرة للشعب الفلسطيني خلال الأشهر القليلة المنصرمة، وقد مُدِّدت مدة عملها. ونحن نشجع الجهات المانحة وغيرها في المنطقة على الاستعمال الكامل لهذه الآلية. ويكرر الاتحاد الأوروبي نداءه لإسرائيل بأن تستأنف عمليات تحويل إيرادات الجمارك والضرائب الفلسطينية المحتجزة. هذه الموارد ثمة حاجة إليها لتحسين الحالة القاسية للفلسطينيين.

والحالة الإنسانية تتعلق على نحو مباشر بمسألة توفر سبل الوصول والتنقل. هذه مشكلة رئيسية في الأراضي الفلسطينية عموما وفي غزة على نحو خاص. وأكد الاتحاد الأوروبي في اتصالاته بالجهات الإسرائيلية النظيرة على فتح المعابر الحدودية مثل رفح وكرني وإبقائها مفتوحة. ونحن نحث الطرفين على القيام على نحو ملح باتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ التزاماتهما بموجب اتفاق التنقل والعبور، وفي هذا الصدد يؤكد الاتحاد الأوروبي على التزامه المستمر ببعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة على الحدود في رفح.

ومقومات بقاء حل متفق عليه يقوم على أساس إقامة دولتين يتهددها التوسيع المستمر للمستوطنات واستمرار تشييد حاجز الفصل على الأرض الفلسطينية. ولن يعترف الاتحاد الأوروبي بأي تغييرات لحدود ما قبل ١٩٦٧ سوى التغييرات التي وافق الطرفان عليها.

ويطالب الاتحاد الأوروبي بأن يوقف المتشددون الفلسطينيون كل أعمال العنف الموجهة صوب إسرائيل أو فلسطينيين آخرين. ويجب الإفراج عن الجندي الإسرائيلي فورا ودون شرط. والوزراء والمشرعون الفلسطينيون المحتجزون يجب الإفراج عنهم أيضا. ويحث الاتحاد الأوروبي أيضا إسرائيل على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك التزامها بحماية المدنيين وبعدم استعمال تدابير غير متناسبة. الأمن ليس أمرا مقصورا على طرف واحد – إنه يهم كل شخص في المنطقة برمتها.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى حل المشاكل العالقة بالوسائل السياسية. ولذلك نرحب بإعلان الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، عن اتفاق على تشكيل حكومة للوحدة الوطنية. لقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن أمله في أن تختتم هذه المفاوضات بسرعة ونجاح وفي أن يعكس البرنامج السياسي للحكومة الجديدة مبادئ المجموعة الرباعية وأن يسمح بإجراء الاتصالات في وقت مبكر.

ثمة أيضا حاجة إلى الشروع في السير على طريق دبلوماسي إقليميا. ولذلك نحن بحاجة إلى دعم عملية السلام من جميع الجهات الشريكة الإقليمية. والهدف النهائي هو التوصل إلى سلام شامل ومستدام في الشرق الأوسط. ومن الضروري خلق دينامية جديدة صوب ذلك الهدف.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ببيان المجموعة الرباعية الذي أصدر أمس والذي يعيد التأكيد على التزام المجموعة الرباعية بخارطة الطريق. إن خارطة الطريق تهدف إلى إنشاء دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في ظل السلام والأمن. وابتغاء تحقيق ذلك يجب على جميع الأطراف احترام التزاماتها بموجب خارطة الطريق. ويعطي الاتحاد الأوروبي تأييده الكامل لاعتزام المجموعة الرباعية الاجتماع على أساس منتظم في الفترة القادمة، وأيضا إجراء الاتصال النشيط بالطرفين وغيرهما من الجهات الشريكة الإقليمية من أجل رصد التطورات ومناقشة ما يمثل أمامنا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد محمود عباس، الرئيس التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية.

السيد عباس: شكرا يا سيدتي الرئيسة، والشكر أيضا للسيد الأمين العام للأمم المتحدة. أسعدني جدا أن أحضر هذه الجلسة لأعلى مؤسسة في العالم بيدها مصيره، وأنا على ثقة بأن مصير العالم بأيد أمينة. وبهذه المناسبة أشكركم جزيل الشكر على موافقتكم على عقد هذه الجلسة وتخصيصها لقضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية. وإن دلّ هذا على شيء، فإنما يدل على حرص العالم على الوصول إلى حل للنزاع العربي الإسرائيلي بأقصى سرعة

ممكنة، حتى تُطفأ بؤرة هذا الصراع الذي يؤثر على كل مناحي الحياة، ليس في الشرق الأوسط وإنما في العالم أجمع.

وبطبيعة الحال فقد جاء عقد هذه الجلسة بناء على طلب من جامعة الدول العربية وأمينها العام، الأخ عمرو موسى. وهنا لا بد لي من خلال ما استمعت إليه من كلمات أن أوجّه التقدير والاحترام لكل الذين تكلموا، لأنني شعرت بالحرص الشديد على الوصول إلى سلام دائم وعادل وشامل في الشرق الأوسط. وكلي أمل في أن يُتبع هذا الكلام الصافي المخلص بالعمل ويُجسّد به حتى نصل إلى الأمل المنشود في إقامة الدولة الفلسطينية التي تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

وبالتأكيد، كما اتفق الأشقاء العرب، فإن الأخ وزير خارجية البحرين هو الذي تكلم باسمنا جميعا وعبّر عن مواقفنا جميعا وعما نريد في مكنونات نفوسنا جميعا. ولذلك، ليس لديّ ما أضيف إلى ما قال، وإنما أؤكد على ما قال من أننا ملتزمون التزاما كاملا بالسلام من خلال المفاوضات، ملتزمون بالشرعية الدولية، ملتزمون بخطة خارطة الطريق، وملتزمون بأننا يجب أن نعيش مع جيراننا بأمن وسلام.

أكتفي بهذا يا سيدتي الرئيسة لأن لديّ كلمة بعد ساعة في الجمعية العامة، وهي كلمة مطوّلة، وشكرا جزيلا لكم جميعا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البنود المدرجة في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.